مسائل المعاني
في كتاب البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن للزملكاني المتوفي ٦٥١هـ

دكتور
دسوقي عبدالمعز محمد
المدرس بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بقنا

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله المتفضل على الإنسان بنعمة البيان، والصلاة والسلام على سيد ولد عدنان محمد بن عبدالله -صلى الله عليه وسلم-، الذي آتاه الله جوامع الكلم وأنزل عليه القرآن تحديا للإنس والجان فأخرس بيانه ألسنة العرب وهم أرباب الفصاحة وفرسان البيان.

وبعد

فقد عني علماؤنا السابقون رحمهم الله بالتأليف في جميع ميادين العلم والمعرفة حتى لم يبق مجال من مجالات العلم إلا وقد ضربوا فيه بسهم وافر يفوق كل تصور.

ومن أجَلِّ العلوم قدرا وأعلاها منزلة وشرفا تلك العلوم التي اتخذت القرآن كعبة تطوف حوله متبارية في كشف حقائق إعجازه. من هذه الكتب كتاب البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن للزملكاني المتوفى ٦٥١هـ، وقد ضمن هذا الكتاب الكثير من المسائل البلاغية من معان وبيان وبديع ، وكان جل همه فيه التركيز على إبراز وجوه إعجاز الكتاب العزيز.

ولكثرة المسائل البلاغية مع تنوعها من معان وبيان وبديع آثرت دراسة مسائل المعاني مع شفع ذلك بذكر رأيه في مسألتي الإعجاز

والنظم فكان هذا البحث وهو "مسائل المعاني في كتاب البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن للزملكاني ت ٦٥١هـ".

ومن بين الأسباب التي دفعتني إلى وضع هذه الدراسة أن كتاب البرهان لم ينل حظه من الذيوع ما ناله كتاب التبيان مع أن الزملكاني اتبع في البرهان ما اتبعه في التبيان، وكانت المسائل البلاغية في البرهان أكثر ضبطا ونضجا عما في التبيان ؛ لما في البرهان من نزعة علمية اعتمدت على الحجة في عرض الآراء وتفنيدها(١).

وقد جاء هذا البحث في مقدمة وتمهيد يحتوي على تعريف بالزملكاني رحمه الله. ومن عدة مباحث:

المبحث الأول: في الفصاحة والبلاغة.

المبحث الثاني: الحقيقة والمجاز (المجاز العقلي وعلاقاته).

المبحث الثالث: من أحوال المسند إليه (التنكير).

المبحث الرابع: التقديم والتأخير – خروج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر – الإنشاء.

المبحث الخامس : رأيه في قضيتي إعجاز القرآن الكريم والنظم.

وأضرع إلى الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه، وأن ينفع

---

(١) مقدمة كتاب البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن للزملكاني تحقيق د/خديجة الحديثي، د/أحمد مطلوب : ٢٦ . مطبعة العاني بغداد ط أولى ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م.

به، وأن يعصمنا من زلات الفكر وزلات القلم {رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا} وأصلى وأسلم على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمـــد - صلى الله عليه وسلم-، والحمد لله رب العالمين..

التمهيد (حياة الزملكاني وآثاره)

هو أبوالمكارم كمال الدين عبدالواحد بن عبدالكريم بن خلف الأنصاري السماكي الدمشقي الشافعي الزملكاني نسبة إلى زملكان قرية بغوطة دمشق.

كان فاضلا أديبا خبيرا بالمعاني والبيان والأدب، عالما مبرزا في عدة فنون. ولي قضاء صرخد، ودرس ببعلبك، وتوفي بدمشق في المحرم سنة ٦٥١هـ[١].

ولا يعرف أكثر من هذا عن حياته ودراسته، ولم يشر الزملكاني نفسه إلى أساتذته إلا إلى أبي عمرو بن الحاجب[٢].

مؤلفاته:

ذكرت المصادر كتبا عديدة له منها:

١- المنهج المفيد في أحكام التوحيد.

٢- نهاية التأميل في كشف أسرار التنزيل في التفسير.

٣- شرح المفصل للزمخشري في النحو سماه المفضل على المفصل.

٤- عجالة الراكب في ذكر أشراف المناقب.

---

(١) انظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي ١١٩/١ - ط١ القاهرة. ومعجم المؤلفين عمر رضا كحالة ٢٠٩/٦ - دمشق ١٣٨٠هـ ١٩٦٠م ومقدمة التبيان -صلى الله عليه وسلم- ١٠-١٢.

(٢) انظر البرهان:١٣

٥- رسالة في الخصائص النبوية.

٦- البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن.

٧- المجيد في إعجاز القرآن المجيد.

٨- شرح التنبيه.

٩- التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن[١].

لعل أشهر كتب الزملكاني هو التبيان، وقد ألفه لما اطلع على كتاب دلائل الإعجاز للشيخ عبدالقاهر الجرجاني فرآه واسع الخطو، فقيد التبويب، فأراد أن يهذبه ويجمع مسائله ليكون قريب التناول، سهل التداول، وفي هذا الصدد يقول وهو يتحدث عن علم البيان "ومن أجمعها كتاب دلائل الإعجاز للإمام العالم الحبر النحرير، علم المحققين عبدالقاهر الجرجاني _رحمه الله_ فإنه جمع فأوعى وقال فأوعى، فلقد فك قيد الغرائب بالتقييد، وهدم سور المعضلات بالتسوير المشيد حتى عاد أسهل من النفس وأصحب للفهم من ضوء الشهاب القبس في الغلس فجزاه الله خير الجزاء، وجعل نصيبه من أوفر الأجزاء.

هذا ولعل العناية بابن الزملكاني وتراثه البلاغي ستغدو أكبر

---

(١) انظر معجم المؤلفين ٢٠٩/٦ ومقدمة التبيان - ١٢ وما بعدها.

بظهور دراسات حول كتاب البرهان، وستكون أعظم حينما يعثر الباحثون على كتبه الأخرى ويخرجوها، ويخرجون ما فيها من مسائل بلاغية لتتم صورة البلاغة في القرن السابع الذي عرف الكثير من الأعلام ممن أقاموا للبلاغة حدودها ورفعوا راياتها لتخدم كتاب الله تعالى ولغة الضاد.

كتاب البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن

أما كتابه البرهان ، فقد قسمه إلى ثلاثة أقسام ، الأول: في إعجاز القرآن الكريم ، والثاني: فيما يتعلق بالدلالات الإفرادية ، والثالث: فيما يتعلق بمراعاة أحوال التأليف.

اتبع الزملكاني في البرهان ما اتبعه في التبيان ، وذكر بعض الملاحظات المهمة التي سماها بأسماء مثل "تنبيه" و "دقيقة" .. ..

- أخذ الكثير من التبيان وأدخله في البرهان ، وتكاد تكون كثير من تعقيباته وملحوظات تكاد تكون منقولة نقلا دقيقا.
- سار في كتابيه على خطى عبدالقاهر الجرجاني ولم يخرج عن نظريته في النظم ، ونقل من دلائل الإعجاز من غير تغيير واعتمد عليه في تحليل النصوص والتعليق عليها ، وبذلك ظهرت روح عبدالقاهر واضحة.
- الكتاب طُبع سنة ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م بمطبعة العاني ببغداد طبعة أولى بتحقيق كل من د/خديجة الحديثي ، ود/أحمد مطلوب

وهو الكتاب التاسع ضمن سلسلة إحياء التـــراث الإســـلامي للجمهورية العراقية من خلال رئاسة ديوان الأوقاف.

المبحث الأول

الفصاحة والبلاغة

"والحق أن الحديث حول الفصاحة والبلاغة ليس شيئا هينا أو متيسرا لكل طارق ، فهو باب غامض متعذر الولوج ، ومسلك صعب وعر ، والناس أمامه حيارى يحاولون الولوج فتقعدهم قوتهم وتخذلهم همتهم"(١).

ومما يؤكد ذلك قول الإمام عبدالقاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز عن الفصاحة والبلاغة عندما قال "لم أزل منذ خدمت العلم أنظر فيما قاله العلماء في معنى "الفصاحة" و "البلاغة" .. .. وأستكشف عن المعنى في ذلك ، فلا أجد إلا كالرمز ، والإشارة ، ولا أقف فيه على قول شاف ولا كلام كاف.. .."(٢)

هذا وقد عرض الزملكاني لمعنى الفصاحة تحت فصل جعله لـ"شرح ألفاظ يتداولها أئمة هذا الشأن ، وهي الفصاحة والبيان والتبيان" ، فقد عرف الفصاحة بقوله: "أما الفصاحة: فعبارة عن

---

(١) انظر الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور لابن الأثير تحقيق مصطفى جواد وجميل سعيد: ٧٦- مطبعة المجمع العراقي ١٩٦٥م.

(٢) انظر دلائل الاعجاز للإمام عبدالقاهر الجرجاني تحقيق محمود محمد شاكر: ٣٤- الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة - د.ت.

الظهور من قولهم:"أفصح الصبح" إذا ظهر ، واللفظ الفصيح هـو الظاهر".[١]

ومن الوضوح بمكان أن الزملكاني في حده للفصاحة آخذ مما سبقه من علماء البلاغة فمثلا نجد الفصاحة عند أبي هـلال العسـكري مأخوذة من قولهم: "أفصح فلان عما في نفسه إذا أظهره، وأفصح اللبن: إذا انجلت رغوته عنه فظهر"[٢].

وغني عن البيان أن العلماء من لغويين وبلاغيين لم يألوا جهـدا في الوقوف عند مفهوم كل من الفصاحة والبلاغة ، فمـثلا الجـاحظ نجده - على استطراداته المعروف بها في كتبه - يذكر في أكثر مـن موضع حديثا عن الفصاحة والبلاغة ، فمرة يقول: "وأحسن الكلام ما كان قليله يغنيك عن كثيره ، ومعناه في ظاهر لفظه"[٣] ومرة في موضع آخر يقول "كل من أفهمك حاجتـه من غير إعادة ، ولا

---

(١) البرهان: ٤٩.

(٢) كتاب الصناعتين في الشعر والنثر لأبي هلال العسكري تحقيق /مفيد قميحة:١/٣ طبعة دار الكتب العلمية بيروت.

(٣) ولعل ما ذكره الجاحظ هنا هو ما عرف بالإيجاز فيما بعد. ينظـر: البيـان والتـبين: الجاحظ: ١/٦٠ دار الفكر للجميع القاهرة. ط ١٩٦٨.

حبسة ولا استعانة ، فهو بليغ[١] ، وأحيانا يقول "لا يكون الكلام يستحق اسم البلاغة حتى يسابق معناه لفظه ، ولفظه معناه ، فلا يكون لفظه إلى سمعك أسبق من معناه إلى قلبك"[٢]

والمتأمل يجد العسكري - رحمه الله - لا يثبت على حال ورأي واحد في تحديد مصطلحي الفصاحة والبلاغة فتارة يجمع بينهما وتارة يفرق بينهما ، فمرة يقول ويؤكد على انصهارهما في مصطلح واحد بكلام دقيق ومباشر إذ يقول "فالفصاحة والبلاغة ترجعان إلى معنى واحد ، وإن اختلف أصلهما ؛ لأن كل واحد منهما إنما هو الإبانة عن المعنى والإظهار له"[٣] ، وفي موضع آخر يرى أنهما مختلفان حيث إن الفصاحة شيء لفظي بينما البلاغة فهي شيء معنوي فيقول: "ومن الدليل على أن الفصاحة تتضمن اللفظ والبلاغة تتناول المعني أن الببغاء يسمى فصيحا ولا يسمى بليغا"[٤] وقد تلمس تراجعا واضحا منه حينما تسمعه يقول مستدركا "وقد يجوز مع هذا أن يسمى الكلام الواحد فصيحا بليغا ، إذا كان واضح

---

(١) البيان والتبيين : ١/ ٨٠

(٢) السابق : ١/ ٨٠

(٣) كتاب الصناعتين : ٣/١

(٤) السابق : الصفحة نفسها.

المعنى ، سهل اللفظ ، جيد السبك"[١] ونعود للزملكاني في تعريفه فربما نجد عنده إضافة لم تكن عند من سبقه من العلماء ، وذلك عند كلامه عن اللفظ الفصيح ، حيث قال: "واللفظ الفصيح هو الظاهر ، والغالب أنه يستعمل باعتبار اللفظ الكثير الاستعمال في معناه ،وإن خالف القياس ، كما تقول في استحوذ ، وقد يطلق على ما وضح معناه وقوي ربطه به نحو قوله:

فأمطرت لؤلؤا من نرجس وسقت ورد أو عضت على العناب بالبرد

وإن كان مجازا ، ولا يشترط فيه الشهرة ، كما تراه في وصف القلم: "إذا برز سمهري اليراع يطلب ميدانه أقرت له سمر العوالي بالرق لتلتمس أمانه لعلمها أن الأبتر باتر ، وأن الحوية فوها بالسم فاغر ، وكيف لا وهو الجامع بين الليل والنهار، ولزوم الصمت مع إذاعة الأسرار"[٢]

فالزملكاني يدخل في دائرة الفصاحة اللفظ المخالف للقياس ولكنه يشترط فيه كثرة الاستعمال ، واستشهد لذلك بقوله كما تقول في "استحوذ" فالقياس فيه "استحاذ" إلا أنه ورد على غير القياس في أفصح كتاب، كتاب الله جل وعلا في قوله تعالى "اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمْ

---

(١) كتاب الصناعتين : ٣/١

(٢) انظر البرهان : ٤٩.

الشَّيْطَانُ"[١] [٢].

كما أدخل في دائرة الفصاحة اللفظ الذي وضح معناه وقوي الربط به ، وإن كان مجازا ، وسواء اشتهر هذا المجاز حيث استشهد - كذلك-ببيت الوأواء السابق ، أم لم يشتهر هذا المجاز، كما أورد ذلك في وصف القلم بالنظر إلى كونها أكثر استعمالا من غيرها ،كما قالوا في: نمى المال ينمى، فإنه أفصح من نما ينمو، وكذلك "جاءني أبوك" أفصح من "جاءني أباك" وإن كان الثاني أدخل في القياس لكنه أقل في الاستعمال، ومن ثم عُدَّ قوله:

إن أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها

من الشواذ ، وإن كان على القياس ، ومن هذا الوادي "استحوذ عليه" مع "استحاذ"[٣] .

ثم يشير الزملكاني إلى قضية هامة ، وهي أن المحك وبيت القصيد في الفصاحة ليس معرفة أن هذه اللفظة قياسية وغير قياسية ، وكثيرة الاستعمال أو قليلة الاستعمال، حيث قال: "وليس متعلق الغرض في هذا العلم ، بل المراد ها هنا بالفصاحة مراعاة أحوال

---

(١) سورة المجادلة من الآية : ١٩.

(٢) والقرآن الكريم حين يذكر ما هو غير قياس لغة فإنما يجاري لغة القوم الذي نزل عليهم ذلك القرآن.

(٣) انظر البرهان: ٢٠٢ ، ٢٠٣

المفردات ومعاني النحو في التأليف"[١]

وهذا الذي ذكره الزملكاني هو ما أراده الإمام عبدالقاهر من قضية النظم.

وإنك لتشعر بروح الإمام عبدالقاهر تسرى فيما ذكره الزملكاني حيث أشار إلى ما سماه الأول بالنظم[٢] ، ولا غرو في ذلك فما الزملكاني إلا واحد ممن سار في فلك الإمام عبدالقاهر ، وإن كان قد خالفه في بعض المسائل.[٣]

ويستشهد الزملكاني في تحديده لمعنى الفصاحة بأنها مراعاة أحوال المفردات ومعاني النحو في التأليف بقوله تعالى: "يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ هُمْ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ"[٤] حيث يقول: ووجه الفصاحة فيها والبلاغة سهولة لفظها مع أنه علق "على" بمحذوف هو المفعول الثاني لـ "حسب"وأن عري "هم العدو" عن العاطف، وأن عرف "العدو" ، ولو قلت: "يحسبون كل صيحة واقعة عليهم وهم عدو" لرأيت البلاغة عن هذا النظم على فراسخ، ولو علقت "عليهم" بـ "صيحة" لأخللت[٥].

---

(١) البرهان : ٢٠٣

(٢) انظر دلائل الإعجاز للإمام عبدالقاهر الجرجاني - تحقيق /محمود أحمد شاكر: ٨١ وما بعدها - مطبعة المدني - بدون.

(٣) انظر: من البحث.

(٤) سورة المنافقون: ٤.

(٥) البرهان : ٢٠٣.

ومما لا يخفى هنا ـ أيضا ـ أنك تجد روح الإمام عبدالقاهر ترفرف في تحليل الزملكاني للآية السابقة ، وكأنك تقرأ في دلائل الإعجاز وليس في البرهان، وفي ذلك من الدلالة ما فيه على تأثر الزملكاني بعبد القاهر الجرجاني إلى حد التقارب الشديد في تحليل الشواهد.

هل الفصاحة صفة للألفاظ أم صفة للمعاني؟

ويزيد صاحب البرهان الوقوف أمام دلالة الفصاحة وما يتعلق بها فيعرض لقضية أخرى تكمن في السؤال السابق وهو أتكون الفصاحة صفة للألفاظ أم صفة للمعاني؟ فيقول: "فإن قلت: أهي من عوارض الألفاظ أم المعاني؟ قلت: قيل من عوارض المعاني نظرا إلى أن الكلمة الواحدة قد تكون فصيحة في موضع وركيكة في آخر، والذي يظهر أنها من عوارض[١] ، اللفظ على ما قدمته [٢] ، ولكن بشرط قوة الدلالة والربط ، ويؤيده قولهم: "لفظ فصيح" و "لفظ قلق" ، ولا يكادون يقولون: "معنى فصيح" أو "قلق"[٣].

فالزملكاني يعرض رأي من قال أنها ـ أي الفصاحة ـ من صفات المعاني ، ويورد دليل أصحاب هذا الرأي وهو: كون الكلمة

---

(١) العوارض من الوجه:ما يبدو عند الضحك، والبيان واللسن. انظر القاموس المحيط. لفيروز أبادي باب الضاد فصل العين – الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م.

(٢) يشير بقوله "على ما قدمته" إلى الأمثلة التي ساقها وهي كلمة "استحوذ" وبين الوأواء، ووصف القلم انظر ص: من البحث.

(٣) البرهان: ٥٠.

الواحدة قد تكون فصيحة في موضع وركيكة في آخر، وقد رد هذا الرأي بدليله.

والحق أن هذا الدليل وهو كون الكلمة الواحدة قد تكون فصيحة في موضع وركيكة في آخر، إنما مرد ذلك إلى التأليف وحسن النظم، وهذا هو ما جلاه الإمام عبدالقاهر في دلائله حيث قال: "وهل يقع في وهم وإن جهد، أن تتفاضل الكلمتان المفردتان، من غير أن ينظر إلى مكان تقعان فيه من التأليف والنظم، بأكثر من أن تكون هذه مألوفة مستعملة، وتلك غريبة وحشية، أو أن تكون حروف هذه أخف واقترابها أحسن"[١] ، وبناء على كلام الإمام تكون ركاكة اللفظة في موضع وفصاحتها في موضع آخر، إنما مرده إلى النظم وحسن التأليف، فيكون ما نحن فيه من قبيل المعاني. فتكون الفصاحة -أي فصاحة المفردة-إذن من عوارض المعاني على اختلاف ما ارتآه الزملكاني حيث قال: "والذي يظهر لي أنها -أي الفصاحة-من عوارض اللفظ... واشترط قوة الدلالة والربط، ويؤيده قولهم: "لفظ فصيح" و "لفظ قلق" ، ولا يكادون يقولون"معنى فصيح" أو "قلق"[٢].

---

(١) دلائل الاعجاز: ٤٤.

(٢) البرهان: ٥٠.

والناظر في قول الزملكاني "والذي يظهر لي أنها -الفصاحة- من عوارض اللفظ... إلخ يفهم أن الفصاحة عنده من عوارض الألفاظ ، ثم ينظر فيما اشترطه في قوله" ولكن بشرط قوة الدلالة والربط" يتأكد من ذلك أنها من عوارض المعاني، فقوة الدلالة والربط إنما يأتيان من حسن الاتفاق ومراعاة أحوال اللفظ والتأليف.

وما ذهب إليه الزملكاني من أن ركاكة اللفظة في موضع وفصاحتها في موضع آخر ، أن ذلك إنما يرجع إلى النظم وحسن التأليف، فإنه بقليل من التأمل نجد أن ما ذهب إليه وما ذكره الإمام عبدالقاهر يخرج من مشكاة واحدة، فيقول الإمام عبدالقاهر في دلائله: "وهل تجد أحدا يقول: "هذه اللفظة فصيحة"، إلا وهو يعتبر مكانها من النظم، وحسن ملاءمة معناها لمعنى جاراتها، وفضل مؤانستها لأخواتها؟ وهل قالوا: "لفظة متمكنة، ومقبولة" ، وفي خلافه: "قلقلة ، نابية ، ومستكرهة" ، إلا وغرضهم أن يعبروا بالتمكن عن حسن الاتفاق بين هذه وتلك من جهة معناهما، وبالقلع والنبوعن سوء التلاؤم، وأن الأولى لم تلق بالثانية في معناها، وأن السابقة لم تصلح أن تكون لفقا للتالية في مؤداها؟[1].

---

(١) دلائل الإعجاز: ٤٤-٤٥.

وبتأمل يسير في الدلائل تجد الإمام عبدالقاهر يكاد لا يفرق بين هذه المترادفات - إن جاز التعبير عنها بذلك - حيث يقول: "في تحقيق القول على "البلاغة" و"الفصاحة" و"البيان" و"البراعة" ، وكل ما شاكل ذلك مما يعبر به عن فضل بعض القائلين على بعض من حيث نطقوا وتكلموا ، .. ومن المعلوم أن لا معنى لهذه العبارات وسائر ما يجري مجراها ، مما يفرد فيه اللفظ بالنعت والصفة ، وينسب فيه الفضل والمزية إليه دون المعنى غير وصف الكلام بحسن الدلالة وتمامها فيما له كانت دلالة ، ثم تبرجها في صورة هي أبهى وأزين وآنق وأعجب..".[١]

من فصاحة الكلام

مما اشترطه المتأخرون من البلاغيين في فصاحة الكلام خلوصه من تنافر الكلمات مجتمعة، وتنافر الكلمات: هو أن تكون ثقيلة -من تركيبها مع بعضها-على السمع ، عسرة النطق بها مجتمعة على اللسان، والتنافر نوعان: شديد الثقل، وخفيف الثقل[٢]

---

(١) انظر دلائل الإعجاز:

(٢) انظر الإيضاح للخطيب القزويني: ٤ - دار الجيل - بيروت. د.ت ، وجواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع/أحمد أبوبكر الهاشمي تدقيق/حسن نجار محمد:٢٢ مكتبة الآداب - ط ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

والزملكاني له من هذا الباب نصيب، إذ تحدث في معرض كلامه عما يجب على الناثر والناظم مراعاته، من مراعاة أصول المفردات والجمل والتئام بعضها ببعض، فقد تحدث عن موضوع البلاغة قائلا:"فإن البلاغة موضوعها أحوال النظم باعتبار جوهر الكلام وعوارضها الإفرادية التركيبية[١].

والزملكاني بدون شك يقصد بذلك فصاحة الكلام، ومما يؤيد ذلك ويعضده قوله بعد ذلك "وليس من البلاغة في شيء قوله:

وقبر حرب بمكان قفر وليس قرب قبر حرب قبر

لقلق حروف كلماته[٢].

وهذا ما عرف بتنافر الكلمات وهو من النوع الشديد، أي شديد الثقل، وكان هذا النوع كذلك حيث يضطرب لسان المتكلم عند إرادة النطق به.. وقيل إن من الجن نوعا يقال له الهاتف فصاح واحد منهم على حرب بن أمية فمات، فقال ذلك الجني هذا البيت، وقال المسعودي[٣] في مروج الذهب والدليل على أنه من شعر الجن أمران، أحدهما: الرواية، والثاني: أنه لا يقوله أحد ثلاث

---

(١) البرهان : ٢٠٠.

(٢) السابق: الصفحة نفسها.

(٣) يلقب المسعودي بقطب الدين بن عتبة واسمه علي بن الحسين ، كان مشتغلا بالتآليف التاريخية والجغرافية في أيام المطيع لله بن المقتدر العباسي ، وتاريخه هذا مشتمل على جميع الممالك المعروفة ، توفي سنة ٣٤٦هـ/٩٥٧م وكتابه المسمى بمروج الذهب هو من أهم كتب التاريخ لمعرفة حالة العمران والحضارة والعلوم.

مرات متواليات إلا تعتع فيه[١]، وقال ضياء الدين بن الأثير والسبب في ثقل البيت تكرير حرفي القاف والراء فيه، فهذه القافات والراءات كأنها في تتابعها سلسلة ، ولا خفاء بما في ذلك من الثقل، وقد سمي ذلك معاظلة لفظية مختصة بتكرير الحروف"[٢].

ويواصل الزملكاني في رصد ما يخل بالبلاغة فيقول، وكذا قول الفرزدق:

وما مثله في الناس إلا مملكا أبو أمه حي أبوه يقاربه

لركاكة معناه[٣]

والمعنى الذي أمَّه الفرزدق: وما مثله في الناس حي يقاربه إلا مملك أبو أم ذلك المملك أبوه ، فقدم المستثنى على المستثنى منه ، وفصل بين "مثل وحي" وهما بدل ومبدل منه، وبين "أبوأمه وأبوه" وهما مبتدأ وخبر، وبين "حي ويقاربه" وهما نعت ومنعوت، ولا يفصل بين كل منهما بأجنبي ، ويعلق الخطيب القزويني على ذلك قائلا:-

---

(١) صبح الأعشى في صناعة الإنشا لأحمد بن على القلقشندي تحقيق د/يوسف على طويل: ٢٩١/٢-دار الفكر دمشق -ط أولى ١٩٨٧م، وانظر البيان والتبيين للجاحظ: ٤٩/١.

(٢) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لابن الأثير. تحقيق/محمد محيي الدين عبدالحميد: ٢٨٨/١ المكتبة العصرية -بيروت ١٩٩٥م.

(٣) البرهان: ٢٠٠ ، وينظر: ديوان الفرزدق - طبعة عبدالله إسماعيل الصاوي ، القاهرة د.ت.

فهو-أي البيت-كما تراه في غاية التعقيد، فالكلام الخالي من التعقيد اللفظي ما سلم نظمه من الخلل فلم يكن فيه ما يخالف الأصل من تقديم أو تأخير أو إضمار أو غير ذلك إلا وقد قامت عليه قرينة ظاهرة لفظية أو معنوية[١].

وبذا يتضح أن ما أطلق عليه الزملكاني ركاكة في معنى البيت هو ما أطلق عليه مؤخرا تعقيدا. ويحسن في هذا المقام ذكر ما علق به السيوطي -رحمه الله - على هذا البيت حيث قال: هذا وأمثاله وإن كان جائزا في الإعراب، فليس بحسن في الشعر عند ذوي الألباب، لما فيه من وَهْى النسج والاضطراب، والشعر إذا أحوج إلى شرح لم يعد في فاخر المساق، ولا قام في الإحسان على ساق، ولا عَذُب في المذاق، فهو مكروه عند الحذاق، ويحتاج الشعر إلى أن يسبق معناه لفظه، فتستلذ النفوس روايته وحفظه"[٢]

ومما أورده الزملكاني مجافيا للبلاغة قول المتنبي - وقد عطفه على بيت الفرزدق السابق - حيث قال: وكذا قول المتنبي:

الطيب أنت إذا أصابك طيبه والماء أنت إذا اغتسلت الغاسل[٣]

---

(١) انظر الإيضاح: ٥

(٢) المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي -تح/فؤاد على منصور ٤١٨/٢-دار الكتب العلمية -بيروت-ط أولى ١٩٩٨م.

(٣) البرهان: ٢٠٠.

وتقدير الكلام: الطيب أنت طيبه إذا أصابك ، والماء أنت غاسله إذا اغتسلت به فالطيب مبتدأ ، وأنت مبتدأ ثان ، وطيبه خبر أنت ، والجملة خبر الطيب ، ومثله الشطر الثاني ، وروي والماء أنت بنصب الماء ، وتقديره وتغسل أنت الماء، دل على هذا المضمر قوله: الغاسل، يقول: أنت الطيب وأطهر من الماء[١]

هذا وقد أورد الإمام عبدالقاهر هذا البيت في دلائل الإعجاز ضمن شواهده على فساد النظم حيث قال: "ذلك مما وصفوه بفساد النظم وعابوه من جهة سوء التأليف أن الفساد والخلل كانا من أن تعاطي الشاعر ما تعاطاه من هذا الشأن على غير الصواب وصنع في تقديم أو تأخير أو حذف وإضمار أو غير ذلك مما ليس له أن يصنعه ، وما لا يسوغ ولا يصح على أصول هذا العلم"[٢]

ومما هو باد أن الزملكاني يقتفى كثيرا الإمام عبد القاهر في كثيرا من أقواله إلا أن للزملكاني بعض النقاط التي وقف عليها من قبيل نصه أن اللفظ الفصيح هو الظاهر والذي يغلب عليه كثرة الاستعمال ولو كان مخالفا للقياس كما في كلمة استحوذ.

كما أدخل في دائرة الفصاحة اللفظ الواضح المعنى والذي قوى ربط المعنى بذلك اللفظ سواء أكان مجازا أم لا؟.

---

(١) انظر : شرح ديوان المتنبي للواحدي: ١٣٧/١

(٢) دلائل الإعجاز : ٨٤.

وقد يطلق على مراعاة أحوال المفردات وتوخيها مع النحو بالفصاحة بينما ذاك هو عين النظم الذي نص عليه الإمام عبدالقاهر.

ويعرض الزملكاني لقضية أخرى ، في سياق حديثه عن الفصاحة والبلاغة ، ألا وهي أنه ليس كافيا في الفصاحة والبلاغة الإتيان بمسمى الإعراب والتركيب ويستدل لما ذهب إليه بقول القائل[1]:

كأننا والماء من حولنا * * * قوم جلوس حولهم ماء

إذ علق الزملكاني بأن هذا البيت قد خلا وعرى عن الفصاحة والبلاغة ؛ لأنه لم يحمل معنى رائقا رائعا، ثم يوازن ويقارن بين التشبيه في هذا البيت وبين التشبيه في البيت الذي بعده فيقول: ولم يقع فرق بين هذا التشبيه:

كأن الثريا والصباح يكدها قناديل رهبان دنت لخمود[2]

إذ حمل التشبيه في البيت الثاني معنى فخما زاده الخيال جمالا على جمال، إذ شبه الشاعر هيئة الثريا -وهو الكوكب المعروف-حال كونه يقوده الصباح بشدة -عبر عن هذه الشدة بقوله:

يكدها - في خمود وخفوت بهيئة قناديل الرهبان حينما تدنو إلى

---

(١) البيت منسوب إلى أبي نواس وهو في كتاب الكشكول للبهاء العاملي: ١٢٧/١.

(٢) البرهان: ٢٠٠.

الخمود، وهو تشبيه مركب بمركب، وقد حوى هذا التشبيه من غزير المعاني ما حوى ، وبون شاسع بينه وبين التشبيه في البيت السابق إذ لم يزد فيه الشاعر على معنى أنهم جلوس حولهم الماء. ومن هنا يجعل الزملكاني الفرق الشاسع بينهما من خلال وفرة المعاني وروعتها.

ويمضى الزملكاني قدما في إيضاح أن الإتيان بمسمى اللفظ العربي وبمسمى الإعراب والتركيب ليس كافيا في الفصاحة والبلاغة، بأنه لو كان ذلك كذلك لما عرف فضل لبيد في قوله: (١)

وما المرء إلا كالشهاب وضوئه يعود رمادا بعد ما هو ساطع

وما المال والأهلون إلا وديعة ولابد يوما أن ترد الودائع

وما استحسن قول المتنبي: (٢)

أحبك يا شمس الزمان وبدره وإن لامنى فيك السها والفراقد

ولما استغرق أبو عمرو بن العلاء-رحمه الله-في قوله: (٣)

لا تحسبن الموت موت البلى وإنما الموت سؤال الرجال

كلاهما موت ولكن ذا أشد من ذاك على كل حال

---

(١) ينظر البيتان في شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري تحقيق د/إحسان عباس: ١٦٩- الكويت ١٩٦٢م. وينظر البرهان : ٢٠١ ، ٢٠٢ .

(٢) انظر البيت في ديوان المتنبي تحقيق / مصطفى السقا وآخرون: ١/٢٨٠ القاهرة.

(٣) البيتان لمطرف بن عبداللاه بن الشخير البصري، وينظر دلائل الإعجاز:١٩٧.

إلى أن قدم كتابتهما على القيام للصلاة بعد ما أقيم لها، وأدرجها في جملة محفوظاته، ولولا أن للمعني أثر في الوضاحة لما قال: [١]

فقاقع ليس لها حاصل كأنها شعر أبي ورد

لكونها خلت عن المعاني الرائقة الفائقة ، ولما عظم إطلاق اسم الأسد على الإنسان إذا لم يكسبه معنى، ولما فرق بين إطلاق اسم الأسد واسم الحمار إلا من جهة أن حروف هذا الاسم غير حروف الاسم الآخر، وأن الزنة غير الزنة، ولا يخفى فساد هذا القول[٢].

---

(١) وفي المثل السائر : ٣١٢/١ ، الأبيوردي ، وهو أبوالمظفر محمد بن العباس المتوفى ٥٥٧هـ.

(٢) البرهان: ٢٠١-٢٠٢.

البلاغة :

وكما عرض الزملكاني لمعنى الفصاحة عرض -كذلك-لمعنى البلاغة ، وحينما عرض لها عرضها من خلال رده على صاحب الصناعتين حيث قال: "وأما البلاغة: فقد قال أبو هلال العسكري -رحمه الله- إنها بمعنى الفصاحة[١] ، وفيه نظر، فإن الظاهر أن الفصاحة من عوارض الألفاظ مع ملائمة المعنى، والبلاغة من عوارض المعاني وهو تكميل المعنى باللفظ الذي يفهمه من قولهم: "بلغ كذا" إذا انتهى إليه ، فإن اللفظ إذا كما معناه أو صله إلى القلب، أو أنه من "بلغ الشيء" في نفسه إذا انتهى نهايته وبلغ حده، ولذلك قال بعضهم: "البيان عبارة عن إظهار المعنى بعبارة منبية عن حقيقته من غير توسع في الكلام، فإن تأنقت في إسهاب فهي البلاغة" وقيل: "البيان الفهم وذكاء القلب مع اللسن، واللسن الفصاحة" وقيل: "البيان:الفصاحة، وأما التبيان: فعبارة عن الإيضاح"[٢]

ومما سبق تجد اختلافا في الأصل اللغوي لكلمتي الفصاحة والبلاغة ، إلا أنهما يلتقيان في إظهار المعني وإيضاحه، ولما لحظ هذا المعنى كثير من البلاغيين المتقدمين، فجعلوهما في الاصطلاح واحدا، وعلى رأس هؤلاء البلاغيين الإمام عبدالقاهر الجرجاني في كتابه

---

(١) انظر : الصناعتين: ١٦.

(٢) البرهان: ٥.

دلائل الإعجاز حيث أشار إلى خفاء وصعوبة إيضاح كل من الفصاحة والبلاغة والبيان والبراعة وما شاكل ذلك من ألفاظ مترادفة ، يقول الإمام عبدالقاهر: "ولم أزل منذ خدمت العلم أنظر فيما قاله العلماء في معنى الفصاحة والبلاغة والبيان والبراعة، وفي بيان المغزي من هذه العبارات وتفسير المراد بها فأجد بعض ذلك كالرمز والإيماء والإشارة في خفاء، وبعضه كالتنبيه على مكان الخبئ ليطلب، وموضع الدفيق ليبحث عنه فيخرج.." [١]، ثم يقول في فصل عقده لتحقيق القول فيه هذه المترادفات ومن المعلوم أن لا معنى لهذه العبارات غير وصف الكلام بحسن الدلالة وتمامها فيما له كانت دلالة، ثم تبرجها في صورة هي أبهى وأزين وآنق وأعجب وأحق بأن تستولي على هوى النفس، وتنال الحظ الأوفر من ميل القلوب"[٢]، ومن ذلك يتضح أن الفصاحة والبلاغة عنده بمعنى واحد. وهو رأي الزمخشري من بعده وكذلك الفخر الرازي

وهناك رأي آخر لبعض البلاغيين المتقدمين يفرق بين الفصاحة والبلاغة في الاصطلاح تبعا لاختلاف مدلولها اللغوي. إذ يقول" الفصاحة تمام آلة البيان"[٣] فهي مقصورة على اللفظ ؛ لأن

---

(١) انظر دلائل الاعجاز: ٣٤.

(٢) السابق : ٤٣.

(٣) سر الفصاحة : ٥٨.

الآلة تتعلق باللفظ دون المعنى، أما البلاغة فهي إنهاء المعني إلى القلب ، فتكون مقصورة على المعنى.

ويرى ابن سنان أن الفصاحة نعت للألفاظ إذا وجدت شروط عدة، ومتى تكاملت تلك الشروط فلا مزيد على فصاحة تلك الألفاظ، كما قال في موضع آخر إنها عبارة عن حسن التأليف في الموضوع المختار، وقال أيضا: الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ والبلاغة لا تكون إلا وصفا للألفاظ مع المعاني فلا يقال في كلمة واحدة لا تدل على معنى يفضل عن مثلها بليغة، وإن قيل إنها فصيحة"(١)

ويؤخذ عليه أن ما ذكره صحيح في جانب البلاغة، أما الفصاحة فإنها ليست مقصورة على وصف الألفاظ المفردة فقط بل إنها تكون وصفا للفظ وللتركيب أيضا بدليل قوله بعد ذلك: "فكل بليغ فصيح، وليس كل فصيح بليغا كالذي يقع فيه الإسهاب في غير موضعه "وخلاصة القول هنا أن الفصاحة والبلاغة مختلفان وهذا الرأي هو الذي اختاره المتأخرون من مدرسة السكاكي ومن يسبح على منواله. وقد استقر على ذلك الدرس البلاغي إلى عصرنا الحاضر(٢).

---

(١) سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي.

(٢) دراسات في علم المعاني د/إبراهيم التلب وآخران: ٢،٣.

وخلاصة الأمر في مفهوم الفصاحة والبلاغة عند الزملكاني أنه يرى أن الفصاحة عبارة عن الظهور ، واللفظ الفصيح هـــو الظـــاهر ، وعند سؤال عن الفصاحة أهي من عوارض الألفـــاظ أم المعـــاني؟ أجاب بأن هناك من قال: "أنها من عوارض المعـــاني نظـــرا إلى أن الكلمة الواحدة قد تكون فصيحة في موضع وركيكة في آخر". ثم يرد على هذا الرأي بقوله: والذي يظهر أنها من عوارض اللفظ أي هي صفة للألفاظ ، ودلل على ذلك بأمثلـــة متعـــددة ، وبقولـــه يقولون: لفظ فصيح ، ولفظ قلق ، ولا يكادون يقولـــون "معـــنى فصيح أو قلق"

أما البلاغة عنده هي من البلوغ والانتهاء وهي من عوارض المعاني أي صفة للمعاني ، وأبان عن ذلك من خلال رده على أبي هـــلال العسكري الذي رأى أن البلاغة بمعنى الفصاحة.

الفرق بين التعبير بالاسم والتعبير بالفعل:

يذكر البلاغيون أن كون المسند فعلا فللتقييد بأحد الأزمنة الثلاثة على أخص وجه مع إفادة التجدد الذي هو من لوازم الزمان الذي هو جزء من مفهوم الفعل، وأما كونه اسما فلإفادة الثبوت والدوام لأغراض تتعلق بذلك كما في مقام المدح والذم، وما أشبه هذا مما يناسبه الدوام والثبوت، ويذكر السيد: أن الاسم (كعالم) يدل على ثبوت العلم وليس فيه تعرض لحدوثه أصلا. وأما الدوام فإنما يستفاد من مقام المدح والمبالغة لا من جوهر اللفظ وقد صرح في المفتاح بأن نحو "زيد عالم" يستفاد منه الثبوت صريحا بناء على أن أصل الاسم صفة أو غير صفة الدلالة على الثبوت، وقال الشيخ عبدالقاهر: لا تعارض في نحو زيد منطلق لأكثر من إثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير[1].

هذا وقد فرَّق الزملكاني في كتابه البرهان بين كل من الاسم والفعل وما لهما من دلالة فقال تحت عنوان "فيما للاسم المشتق والفعل من الدلالة": "الفعل يدل على الحدث والزمان، والاسم لا دلالة له على ذلك واختلافهما حدا يمنع

---

(١) انظر المطول بحاشية السيد الشريف:١٤٩، ١٥٠، والمفتاح : ١٠٤، ودلائل الإعجاز:١٢٢.

اتحادهما قصدا. وعند التقريب يشبه البعيد بالقريب كقوله تعالى: "وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ" النحل:٧٧، فعليك بمراعاة ذلك وأن تضع كل واحد منهما فيما يستحقه من المحل، فقولك: "منطلق" مؤذن بثبوته للذات ثبوت الطول والقصر في نحو قولك: "زيد طويل أو قصير" بخلاف ما إذا أخبرت بالفعل فإنه يشعر بالتجدد وبوقوعه جزءا فجزءا. وإن أردت مثالا لذلك فعليك بقوله: [(١)]

لا يألف الدرهم المضروب خرقتنا   إلا يمر عليها وهو منطلق

فجاء بالاسم ولو أتى بالفعل لم يحسن هذا الحسن[(٢)].

فالشاعر هنا يفتخر بكرم قومه وسخائهم ، ويذكر أنهم لا يمسكون المال في أيديهم ، أو يضعونه في خزائنهم ، بل ينفقونه على طالبي العطاء ، وحتى يبين أن ذلك الأمر وتلك العادة ثابتة عندهم أتى بالخبر "اسما" و"هو منطلق" فالدراهم لم تألف خرقة القوم ، لكنها تمر عليها وهي منطلقة ذاهبة إلى غيرهم ، إنها ثابتة الانطلاق ، ويعلق الإمام عبدالقاهر على هذا الخبر الذي صادف موضعه بقوله:

---

(١) من البسيط، وهو للنضر بن جؤبة وفي دلائل الإعجاز: ١٧٤ ، والإيضاح: ٥٣

لا يألف الدرهم المضروب خرقتنا   ولكن يمر عليها وهو منطلق

وينظر: شرح ديوان الحماسة ١٧٣٣٥/٤، والطراز للعلوي: ٢٧٦/٣.

(٢) البرهان: ١٤٠-١٤١.

"هذا هو الحسن اللائق بالمعنى ، ولو قلته بالفعل: لكن يمر عليها وهو ينطلق لم يحسن"[١]

ويسترسل الزملكاني في الاستشهاد فيما ذهب إليه مبينا أن موضع استعمال الاسم يمتنع فيه استعمال الفعل حيث يقول: "ومما يتضح فيه امتناع الفعل قوله تعالى: "وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيد" الكهف:١٨، ولو قيل "يبسط ذراعيه" لم يؤد المطلوب ، إذ يؤذن بمزاولة الكلب البسط، وأنه يتجدد له شيئا بعد شيء. وباسط أشعر بثبوت الصفة شعور قولهم "كلبهم واحد"، وكذلك لو وضعت موضع "طويل أو قصير": "يطول" أو "يقصر" لما صح، وإنما يصح ذلك في شيء تلحقه الزيادة تارة والنقصان تارة أخرى كالنبات مثلا. ومما استشهد به الزملكاني -أيضا-قوله "وكذا لو وضع موضع يرزقكم: "رازق" في قوله تعالى: "هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنْ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ" فاطر:٣ لفات ما أفاده الفعل من تجدد الرزق شيئا بعد شيء.

ولو قيل: هل من خالق غير الله رازق لكم لكان المعنى غير ما أريد؛ لأن الله تعالى يريد أن يبين لهم أنه لا يوجد غير الله سبحانه وتعالى يجدد لهم الرزق يوما بعد يوم ، وشهرا بعد شهر ، فالرزق متجدد ،

---

(١) دلائل الإعجاز : ١٧٤

وصواب الدلالة عليه تكون بالفعل الذي يدل على هذا التجـــدد والحدوث.

ولعل هذا من المواطن التي بدى فيها الزملكاني بمثابة الناقـــل مـــن الإمام عبدالقاهر في دلائل الاعجاز.[١]

ثم يذكر الصورة المقابلة حينما يعبر بالمضارع يقول: "وفي التنزيـــل جل منزله: "وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ" يوسف:١٦، إذ المراد أن يريك صورة ما هم عليه وقت المجيء وأنهم آخـــذون في البكـــاء يجددونه شيئا بعد شيء.

وفيما يلى تتجلى شخصية الزملكاني _رحمه الله_ العلمية التحليلية إذ يقول تعليقا على ما سبق، "وهذا هو سر الإعراض عن اسم الفاعل واسم المفعول إلى صريح الموصول وصريح الفعل في القرآن وموارد البيان، منه قوله تعالى: "الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ" الشـــعراء:٧٨، فانظر كيف أوقع كل لفظ في محله الذي يجب له فيأتي بالماضـــي في "خلق" ؛ لأن خلقه مفروغ منه، وأتت الفـــاء دون الـــواو لأنـــه كالجواب، إذ من صور المعنى قادر على أن يصيَّره ذا معنى و "هو"

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز : ١٧٥-١٧٧.

للحصر ؛ لأنهم كانوا يزعمون أن آلهتهم تهديهم[١]. ثم قال: "وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ" الشعراء:٧٩، فأتي بالمضارع لبيان تجدد الإطعام والسقيا. وجاءت الواو دون الفاء؛ لأنهم كانوا لا يفرقون بين المطعم والساقي، ويعلمون أنهما من مكان واحد، وإن كانوا يزعمون أنه غير الله، وأتي البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن للزملكاني "هو" لدفع ذلك [٢]، ودخلت الفاء في "فهو يشفين"؛ لأنه جواب، ولم يقل: "وإذا مرضت يشفيني" إذ يفوت ما هو موضوع لإفادة التعقيب. ويذهب الضمير المعطى معنى الحصر، وكانوا يقولون:"المرض مناومن الزمان ومن الأغذية، والشفاء من الأطباء ومن الأدوية" ولم ينكرون أن الموت من الله، وإنما أنكروا البعث، ودخلت "ثم" لتراخي ما بين الإماتة والإحياء. فانظر كيف انتظمت هذه الكلمات بعد صوغها الواجب لهذه المقاصد[٣].

---

(١) يلاحظ على الزملكاني حينما قرر أن يكون الضمير "هو" للقصر، أنه نظر إلى اعتقاد المخاطبين حيث قوله "لأنهم كانوا يزعمون أن آلهتهم تهديهم" وهو قصر إضافي يصلح أن يكون قلبا أو إفرادا ، ولا يكون تعيينا لأنهم ليسوا مترددين فيمن يهديهم.

(٢) لعل الزملكاني -رحمه الله -يقصد هنا الاحتراس.

(٣) البرهان: ١٤٢.

وجوب مراعاة أوضاع الأسماء:

أشار الزملكاني إلى وجوب مراعاة مقاصد الأسماء حيث قال في سياق متصل بما سبق: "وكما تراعي مقاصد الأفعال يجب أن تراعي أوضاع من قصد الإشعار بالاتصاف بالمعنى من غير تعرض لزمان حصوله، أو لتقضيه شيئا بعد شيء كما في قوله تعالى: "التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ..الآية" التوبة:١١٢، ألا ترى أن المقصود مدح المتصف بذلك من غير تعرض لزمان من الأزمنة الثلاثة[١].

ولعل ما أورده الزملكاني كان قد نص عليه الإمام عبدالقاهر الجرجاني نصا في دلائله ، حيث نص على أن الفعل لا يصلح في موضع الاسم ،كما لا يصلح الاسم في موضع الفعل ، ويبين أن ذلك يظهر بجلاء إذا نظر إلى الحال في الصفات المشبهة ، إذ يكون الفرق ظاهرا بينا يقول: "ومتى اعتبرت الحال في الصفات المشبهة وجدت الفرق ظاهرا بينا ، ولم يعترضك الشك في أن أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه"[٢]

---

(١) البرهان : ١٤٣.

(٢) انظر: دلائل الإعجاز : ١٧٥.

التعبير بالفعل المضمر كالمظهر في إفادة الحدوث:

كما ذكر الزملكاني -رحمه الله- في برهانه أن "مضمر الفعل كمظهره في إفادة الحدوث، ومن ثم قالوا: إن سلام إبراهيم -عليه أفضل الصلاة والسلام-أبلغ من سلام الملائكة حيث "قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ" هود:٦٩، من جهة أن نصب "سلاما" إنما يتجه على إرادة الفعل الناصب، وأن التقدير: سلمنا سلاما، وهذه العبارة مؤذنة بحدوث التسليم منهم، إذ الفعل يجب أن يكون وجوده متأخرا عن وجود الفاعل فاستلزم نسبة الفعل إليه الإشعار بذلك بخلاف سلام إبراهيم -صلى الله عليه وسلم-فإنه مستغن عن تقدير الفعل لارتفاعه بالابتداء، فلم يكن مستلزما لما يشعر بحدوث التسليم وتجدده فاقتضى الثبوت على الإطلاق، وما هو ثابت مطلقا أبلغ مما يعرض له الثبوت في بعض الأحوال[1].

الفرق بين الصفة والخبر:

وكما فرق الزملكاني بين الاسم والفعل من حيث دلالتهما، ها هو يشرع في التفريق بين الصفة والخبر، حيث عقد فصلا "في الفرق بين الصفة والخبر" ، وبعد أن بين أن الصفة تجئ للتقييد، ولمجرد المدح، ولمجرد الزم، ولشرح حال الموصوف، ولإبهامه، ولمجرد

---

(١) البرهان : ١٤٣-١٤٤.

التأكيد، وسوقه كل ذلك بشواهد وأمثلة، ابتدأ بالتفريق قائلا: "ليس شيء من هذه الوجوه بمتعلق بالحكم على الموصوف بالصفة للمبتدأ، أو للفاعل ، أو للمفعول، لم يكن من جهة كونه محكوما عليه، ومن ثم لم يتوجه التصديق والتكذيب نحوها، ومما يؤيد ذلك أن الصفة حقها أن تكون معلومة الحصول للموصوف عند السامع، وإلا لم تفده تقييدا، وحق الخبر أن لا يكون معلوما وإلا لم يفده ما ليس عنده. ومن ثم أنكر أعرابي سمع مؤذنا ينصب "الرسول" في قوله: "أشهد أن محمد رسول الله" فقال: "صنع ماذا؟" إذ أفهمه النصب قصد الصفة فبقيت "إن" بلا خبر فذهبت الفائدة بذلك[1].

(١) البرهان: ١٤٤-١٤٥.

المبحث الثاني

الحقيقة والمجاز اللغويان

أول ورود لكلمتي الحقيقة والمجاز عند ابن الزملكان جاء في فصل عقده "فيما يجب من مراعاة موارد القرآن" حيث قال: "فعليك أيها الناظر إلى دقائق الكتاب العزيز وحقائقه بمراعاة الوضع الحقيقي والمجازي ، ومراعاة الإعراب ، ومراعاة التأليف"[١] وقد عرف ابن الزملكان الحقيقة بأنها "مأخوذة من الحق وهو الشيء الثابت ، والمجاز مأخوذ من الجواز؛ لأن المعنى المجازي جازه، أي: عبره"[٢].

هذا وقد رد الزملكاني على تعريف الفخر الرازي -رحمه الله- للمجاز، حيث أورد الزملكاني أن الرازي قرر أن المجاز "مفعل" من "الجواز" الذي هو من قولهم "جزت موضع كذا" جعله اسم مكان وهو كما قال، ثم جعله المنتقل عن موضوعه، وكيف يكون ما يجاز فيه جائزا إلى ذلك الجائز من جهة واحدة؟[٣]، ثم قال ابن الزملكان: إذا عرفت ذلك رجعنا إلى حديهما فنقول: الحقيقة:

---

(١) البرهان: ٩٦.

(٢) السابق : ٩٨.

(٣) انظر البرهان: ٣٠ ، وانظر نهاية الإيجاز في دراية الاعجاز للرازي: ٤٦ وما بعدها ط القاهرة ١٣١٧هـ.

هي اللفظ المستعمل فيما وضع له أولا ، وفي ذلك الاصطلاح الذي وقع به التخاطب. وهذا يعم الحقيقة اللغوية ، والعرفية ، والشرعية[١].فإن أردت تخصيص واحد بالحد فخذه قيدا.

والمجاز: ما استعمل فيما لا يفهم منه عند الإطلاق لعلاقة مع قيام القرينة هذا وقد ردد الإمام عبدالقاهر -في الدلائل-هذا التعريف إذ قال: "وذلك أن العادة قد جرت بأن يقال-في الفرق بين الحقيقة والمجاز-: إن الحقيقة أن يُقر اللفظ على أصله في اللغة، والمجاز أن يُزال عن موضعه ويستعمل في غير ما وضع له"[٢].

وهذا التعريف لا يبعد كثيرا عن تعريف عبدالقاهر للحقيقة في الاسم المفرد بأنها: كل كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع واضع، وقوعا لا يستند إلى غيره" وتعريفه للمجاز في المفرد بأنه: كل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة بين

---

(١) الحقيقة اللغوية: هي ما وضعها واضع اللغة ودلت على معان مصطلح عليها في تلك المواضعة كألفاظ الجبل والبرق ، والحقيقة العرفية: هي التي نقلت من مدلولها عند صاحب اللغة إلى مدلول آخر بالاستعمال والتعارف بين الناس، والحقيقة الشرعية: هي اللفظة التي يستفاد من جهة الشرع وضعها لمعنى آخر غير ما كانت تدل عليه في أصل وضعها اللغوي. ينظر الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز/يحي بن حمزة العلوي: ٥٢/١ -القاهرة ١٣٣٢هـ-١٩١٤م.

(٢) دلائل الإعجاز: ٣٦٦.

الثاني والأول"[١].

وما سماه ابن الزملكان في تعريفه للمجاز علاقة ، هو ما أورده الإمام عبدالقاهر في قوله: "لملاحظة بين الثاني والأول".

أما الخطيب القزويني، فقد عرف الحقيقة بأنها: الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح به التخاطب ، وعرف المجاز بأنه: الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم إرادته"[٢].

وقد زاد الخطيب هنا ، وجود القرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي للكلمة ليخرج الكناية من حيز المجاز، وأما قوله "على وجه يصح" فقد قصد به اشتراط وجود العلاقة[٣] بين المعنيين الحقيقي والمجازي ، فهو ترجمة لقول عبدالقاهر: لملاحظة بين الثاني والأول.

---

(١) أسرار البلاغة للإمام عبدالقاهر ت/محمود محمد شاكر: ٣٥١ مطبعة دار المدني بجدة- ط أولى ١٤١٢هـ ١٩٩١م.

(٢) الإيضاح: ١٥١-١٥٢.

(٣) شرح السعد ٢٦/٤ ضمن شروح التلخيص مطبعة دار السرور لبنان.

المجاز العقلي:

أشار الزملكاني: إلى تعريف المجاز العقلي حيث قال:-"ويرد -أيضا-كون الجملة مجازا عقليا، وهي كل جملة كانت النسبة فيها على خلاف ما أفاده المعقول، كقوله:

أشاب الصغير وأفني الكبير كرُّ الغداة ومر العشي

فإن إسناد الشيب إلى الله تعالى حكم عقلي، لا بسبب وضع الواضع، وكل واحدة من كلمات البيت مستعملة فيما وضعت له[١].

وتعريف الزملكاني للمجاز العقلي لا يخرج عن تعريف الخطيب القزويني له حيث عرفه بقوله: "هو" إسناد الفعل أو معناه إلى ملابس له غير ما هو له بتأويل"[٢].

وواضح من أن العلاقة في البيت هي الزمانية حيث إن النهار والليل سبب ظاهر في ذلك، ويقول الإمام عبدالقاهر عن هذا المجاز معليا من شأنه "وهذا الضرب من المجاز على حدته كثر من كنوز البلاغة

---

(١) البرهان: ١٠٠ ، والبيت للصلتان العبدي معاصر جرير والفرزدق. ينظر أسرار البلاغة : ٣٧١، ٣٨٩ والإيضاح: ١٦.

(٢) الايضاح: ٢٨/١

ومادة الشاعر المفلق، والكاتب البليغ في الإبـــداع والإحســـان، والاتساع في طرق البيان، وأن يجيء بالكلام مطبوعا مصنوعا، وأن يضعه بعيد المرام، قريبا من الأفهام"[١].

وينقل الزملكاني عن الإمام عبدالقاهر -دون أن يشـــير إلى ذلك-في سياق كلامه عن المجاز العقلي، إذ قال: وقالوا: إن قولـــك "نهارك صائم، وليلك قائم" و "نام ليلي" ، و "تجلى همـــي" لـــيس التجوز فيه من جهة الدلالة الإفرادية ، ولكن من جهة إجرائهمـــا خبرين على الليل والنهار، ومنه قول المتنبي[٢]:

بدت قمرا ومالت خوط[٣] بان وفاحت عنبراً، ورنت[٤] غزالا

فإنه ليس فيه مجاز في المفردات ، وليس على حذف مضاف تقديره: مثل قمر، بل جعلها عين القمر، وهذا أبلغ معنى، ومن صار[٥] إلى

---

(١) الدلائل: ٢٩٥.

(٢) البرهان : ١١٩ ، والبيت في ديوان المتنبي تحقيق عبدالرحمن البرقوقي: ٣/٣٤٠ -دار الكتاب العربي ط١ بيروت ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م.

(٣) الخوط: الغصن الناعم، وقيل الغصن لسنة، وقيل هو: كل قضيب ما. لسان العـــرب مادة: (خوط).

(٤) الرنو: إدامة النظر مع سكون الطرف، ورناله: أدام النظر. اللسان مادة: (رنا).

(٥) يبدو هنا خطأ مطبعي حاد، حيث سقطت كلمة "غير" حتى يكون الكلام مســـتقيما "ومن صار إلى غير ذلك"..

ذلك ، فقد عزل البلاغة عن سلطانها ، وهـذا النـوع يسـمى التدبيج"[١]، ومن الوضوح بمكان نقل الزملكاني ما أورده مـن الإمام عبدالقاهر في دلائله حيث قال الأخير: أن هذا النوع مـن المجاز لم يكن "في ذوات الكلم وأنفس الألفاظ ولكـن في أحكـام أجريت عليها، أفلا ترى أنك لم تتجوز في قولك: "نهارك صـائم ، وليلك قائم" في نفس صائم وقائم ،ولكن في أن أجريتهما خـبرين على النهار والليل"[٢]، وكذلك في عدم تخريج بيت المتـنبي علـى حذف المضاف في قول الزملكاني "وليس علـى حـذف مضـاف تقديره:مثل قمر" نجد هذا القول نفسه عند الإمام عبـدالقاهر إذ قال:أنك" إذا قلت: بدت مثل قمر، ومالت مثـل خـوط بـان، وفاحت مثل عنبر، ورنت مثل غزال، نكون قد خرجنا إلى الغثاثة

---

(١) البرهان: ١١٩ ، والتدبيج: أن يذكر في معنى من المدح أو غيره ألوان بقصد الكناية أو التورية ، وولعل المراد بقوله التدبيج هنا تنوع صفات المحبوبة التي أتـت مـن خـلال تصويرها بهذه الصور الجميلة وكأنه قال بدت مشبهة قمرا في حسنها، ومالت مشبهة غصن بان في تثنيها ، وفاحت عنبرا في طيب رائحتها ، ورنت مشبهة غزالا في سواد مقلتها، هذا وقد أورد الخطيب هذا البيت في علم البديع في التقسيم ، حيث قال وقد يطلق التقسـيم على أمرين: أحدهما: أن يذكر أحوال الشيء مضافا إلى كل حال ما يليـق بهـا ثم ذكـر البيت.." ينظر الإيضاح: ١٩٤، ٢٠٥.

(٢) الدلائل: ٢٩٤.

وإلى شيء يعزل البلاغة عن سلطانها ويخفض من شـــأنها"[١]، ومـــا ساقه الزملكاني للمجاز العقلي وتارة يذكره بالمجاز الاسنادي قـــول الخنساء:

ترتع ما رتعت حتى إذا ادكرت فإنما هي إقبال وإدبار

فيشرح مراده قائلا: جعلت الناقة متجسمة من الإقبال والإدبـــار لكثرته منها". والإمام عبدالقاهر وقف عند هذا البيت طويلا حيث قال: "ومما طريق المجاز فيه الحكم -وذكر بيت الخنساء-ثم قال:

وذاك أنها لم ترد بالإقبال والإدبار غير معناهما فتكون قد تجوزت في نفس الكلمة، وإنما تجوزت في أن جعلتها لكثرة ما تقبـــل وتـــدبر، ولغلبة ذلك عليها، واتصاله بها، وأنه لم يكن لها حال غيرهما، كأنها قد تجسمت من الإقبال والإدبار ، وإنما كان يكون المجاز في نفـــس الكلمة لو أنها كانت قد استعارت الإقبال والإدبار لمعنى غير معناهما الذي وصفا له في اللغة"[٢]،

ويشير الزملكاني في موضع آخر من كتابه إلى جملة مـــن علاقـــات المجاز العقلي وذلك في قوله: "والفعل ينسب إلى الحامل كما ينسب إلى الفاعل وإلى المفعول والمصدر وإلى الزمان والمكان والســـبب إذ

---

(١) الدلائل: بتصرف قليل ٣٠٢.

(٢) السابق: ٣٠٠-٣٠١.

للفعل بهذه الأمور تعلقات وملابسات يضاهين بها الفاعل، فصح الإسناد إليها على وجه الاستعارة، تقول: "ماء دافق" و"ناقة حالب" و "شاة أكولة" إذا كانت معدة للأكل لسمنها، و "موت مائت" و "شعر شاعر" و"زمان بارد" و "نهاره صائم" و "ليله قائم" و"نهر جار" ، وتقول أهل دمشق: "صلت الكلاسة"(١)، كما يقول أهل مكة: "صلى المقام" ، و"ضرب الأمير اللص" و "نادى السلطان في البلد" وفي التنزيل-جل منزله-:"إنك إن تذرهم يضلوا عبادك"(٢).

ومن خلال قول الزملكاني السابق نلمح ذكره كلمة الاستعارة في المثل السابقة حيث قال: "فصح الإسناد إليها على وجه الاستعارة" وإن كان الحديث هنا عن المجاز العقلي فلعله ينحو بذلك منحى السكاكي حيث ذكر في المفتاح قوله بعد شرحه لأمثلة من هذا القبيل كقوله: "أنبت الربيع البقل ، وهزم الأمير العدو" ، قال: "فالذي عندي هو نظم هذا النوع في سلك الاستعارة بالكناية ، بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفعل الحقيقي بوساطة المبالغة في التشبيه على مبنى الاستعارة كما عرفت ، وجعل نسبة الإثبات إليه

---

(١) الكلاسة: زاوية في الجامع الأموي بدمشق.

(٢) سورة نوح: ٢٧.

قرينة للاستعارة ، وبجعل الأمير المدبر لأسباب هزيمة العدو استعارة بالكناية عن الجند الهازم ، وجعل نسبة الهزم إليه قرينة للاستعارة[١].

(١) انظر مفتاح العلوم للسكاكي ضبط نعيم زرزور : ٤٠٠ ، ٤٠١ دار الكتب العلمية بيروت ط٢ ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

المبحث الثالث

من أحوال المسند إليه (التنكير):

أولا: عرض الزملكاني بيان قيمة التعبير بالنكرة ، وكان مما أورده منوها بشأن التنكير "قد يظن ظان أن المعرفة أجلى فهي من النكرة أولى، ويخفى عليه أن الإبهام في مواطن خليق، وأن سلوك الإيضاح ليس بسلوك للطريق، خصوصا في موارد الوعد والوعيد والمدح والذم اللذين من شأنهما التشديد، وعلة ذلك أن مطامح الفكر متعددة المصادر بتعدد الموارد، والنكرة متكثرة الأشخاص يتقاذف الذهن من مطالعها إلى مغاربها، وينظرها بالبصيرة من منسمها إلى غاربها فيحصل في النفس لها فخامة وتكتسى فيها وسامة، وهذا فيما ليس لمفردة مقدار محصور بخلاف المعرفة فإنه لواحد بعينه يثبت الذهن عنده ويسكن إليه.."[٢]، ثم شرع يسوق مثالا لتنكير غير المسند إليه ، إذ قال: "وإن أردت في ذلك مثالا فعليك بقوله تعالى:" وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ" البقرة:٩٦ ، فتنكير "حياة" ههنا هو الوجه، ألا ترى أنه لا يحرص على الحياة إلا الحي ، ولا يستقيم حرصه على أصل الحياة، بل على

---

(١) البرهان: ٩٢.

(٢) البرهان: ١٣٦.

الازدياد، والمعنى: على أنهم أحرص الناس ولو عاشوا ما عاشوا على أن يزدادوا حياة إلى حياتهم ، وإن كان الزائد أقل ما يصدق عليه اسم الحياة.

ومما ساقه من التنكير -قياسا على ما مضى-قوله: ونظيره قوله تعالى: "وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ" لأن الإنسان إذا علم أنه إذا قَتَلَ قُتل ارتدع عن القتل فيسلم هو وصاحبه، فتصير حياة هذا المهموم بقتله في المستقبل مستفادة بشرعية القصاص. وإذا كان المعنى على وجود حياة في المستقبل مضمونة إلى الحياة الأصلية امتنع التعريف لئلا يفضي إلى إيهام أن الحياة من أصلها مستفادة بالقصاص[1].

وتجدر الإشارة إلى أن هذين المثالين اللذين ساقهما الزملكاني للتنكير، ذكرهما الإمام عبدالقاهر في دلائله وعند أدنى التأمل بدا جليا مدى تأثر الزملكاني بالشيخ عبدالقاهر، في أن الشاهد الآتي وهو قوله تعالى "فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ" النحل: ٦٩ أورده الإمام عبدالقاهر[2]، وذكره أيضا الزملكاني إذ قال: "ومنه قوله تعالى:" فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ"، إذ المعنى على أنه يحصل به شفاء ما ، لا أنه يحصل أصل الشفاء ولا جملة صوره، أو نكر تفخيما للشفاء كأنه قيل

---

(١) البرهان: ١٣٦.

(٢) ينظر الدلائل: ٢٩٠.

شفاء عظيم، كما نكر العذاب في قوله تعالى "وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ" البقرة:١٥ ، أي لا يوقف على حقيقته. (١)

وقد ذهب كثير من العلماء إلى التنكير في "شفاء" للتفخيم كأبي السعود والألوسي ، وفتح القدير.

ومما ساقه من شواهد على قيمة التنكير قوله: "وكما نكرت" الجنات" في قوله تعالى:" وَبَشِّرْ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ" البقرة:٢٥ فإن قلت: لم لم تنكر "الأنهار" ؟ قلت: لا غرض في عظم الأنهار وسعتها بخلاف الجنات.

كما أشار إلى تنكير كلمة "سلام" في أكثر من موضع من القرآن الكريم ، وفصل القول بينها وبين "السلام" المعرفة ، تلك التي جاءت بشأن سيدنا عيسى -عليه وعلى نبينا أفضل السلام-. إذ قال الزملكاني مردفا على ما سبق: "وعلى هذه السياقة جرى التنكير في قوله تعالى:" سَلَامٌ عَلَى إِبْرَاهِيمَ" الصافات: ١٥٩ ، و"سَلَامٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ" مريم:١٥ ، و"سَلَامٌ عَلَى نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ" الصافات:٧٩ ، وليس كذلك سلام عيسى [عليه السلام] في قوله تعالى:" وَالسَّلَامُ عَلَيَّيَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا" مريم: ٣٣ ، فإنه قصد في دعائه الرمز إلى ما اشتق منه اسم الله-تعالى-إذ

---

(١) البرهان : ١٣٦-١٣٧

السلام اسم من أسمائه -سبحانه-مشتق من السلامة.

ولعل التعليل الأخير من الزملكاني في تعريف السلام أتى من قول القرطبي في تفسيره هذه الآية حيث قال: "والسلام علي" أي السلامة على من الله تعال" وأضاف القرطبي قولا للزجاج في تلك المسألة حيث قال:"قال الزجاج: ذكر السلام قبل هذا بغير ألف ولام فحسن في الثانية ذكر الألف واللام"(١).

هذا ولابن الجوزي ت ٦٥٦هـ كلام لا يستغنى عنه هنا حيث قال في معنى "السلام علي" قال المفسرون: السلامة على من الله يوم ولدت حتى لم يضربني شيطان.. فإن قيل لم ذكر ها هنا السلام بألف ولام وذكره في قصة يحيي -عليه السلام-بلا ألف ولام فعنه جوابان:-

أحدهما: أنه لم جرى ذكر السلام قبل هذا الموضع بغير ألف ولام كان الحسن أن يرد ثانية بألف ولام هذا قول الزجاج ت٣١٠هـ، وقد اعترض على هذا القول فقيل: كيف يجوز أن يعطف هذا وهو قول عيسى [عليه السلام] على الأول وهو قول الله عز وجل؟ وقد أجاب عنه ابن الأنباري فقال:عيسى -عليه السلام- إنما يتعلم من ربه فيجوز أن يكون سمع قول الله في يحيي فبنى عليه وألصقه بنفسه، ويجوز أن يكون الله عز وجل عرف السلام الثاني ؛ لأنه أتى

---

(١) انظر : تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن : ٩٨/١١

بعد سلام قد ذكره وأجراه عليه غير قاصد به اتباع اللفظ المحكي ؛ لأن المتكلم له أن يغير بعض الكلام الذي يحكيه فيقول: قال عبدالله أنارجل منصف ، يريد قال لي عبدالله أنت رجل منصف.

والجواب الثاني: أن سلاما والسلام لغتان معنى واحد، ذكره ابن الأنباري[1].

---

(١) زاد المسير في علم التفسير: عبدالرحمن بن على بن محمد الجوزي: ٥/٢٣٠ - المكتب الإسلامي -بيروت-ط ثالثة ١٤٠٤هـ.

المبحث الرابع

التقديم والتأخير في البرهان:

تعرض الزملكاني للكلام عن التقديم والتأخير، ومثل لذلك بالكثير من آيات القرآن الكريم ، وكان يقصد من ذلك بيان أن المعنى لا يتضح إلا إذا عاد كل جزء مقدم أو مؤخر في الجملة أو الكلام إلى مكانه ، وعرف موضع التقديم والتأخير ، ووقف عند كل مثال لبيان الغرض البلاغي من وراء ذلك.

وتجدر الإشارة إلى أن صاحب البرهان تكلم عن التقديم والتأخير في موطنين من كتابه ، وكان لكل موطن سمة خاصة ، فالأول منها: كان عن التقديم والتأخير والخبر مثبت ، والثاني: كان عن ذكر أسباب التقديم والتأخير.

يقول الزملكاني في بحث مفصل عنوانه "في تقديم الاسم على الفعل وتأخيره":-

"اعلم أنك إذا ذكرت اسما أولا ثم أردت أن تحدث عنه بفعل قلت "زيد قد فعل" و"أنا قد فعلت" و "أنت فعلت" ، كان المعني مترددا بين احتمالين يرشد إلى أحدهما معنى سياق الكلام ، أو قرينة حال.

أحدهما: أن يكون غرضك أن المذكور هو الفاعل لهذا الفعل دون كل أحد كما إذا قلت: "أنا كتبت في معنى فلان" و "أنا شفعت فيه

عند الأمير" وهذا الغرض يؤذن بإظهار أنه مستبد بذلك ، وأن يـــزول عن السامع شبهة أن يكون قد صدر ذلك من غيرك.

الاحتمال الثاني: أن لا يكون غرضك إظهار الاستبداد ، بل أن تحقـــق عند السامع أنه فعل ظنا منك أو توهما أنه شك في ذلك ، كقولك "هو يعطي الجزيل" هو يولي الجميل" ، "هو يحب الثناء" ليس مرادك أنه لا يعطي الجزيل غيره ، ولا أن تعرض بإنسان ، وأن تجعله لا يعطي كمـــا يعطي ، ولا يرغب كما يرغب ، ولكن مقصودك أن تحقق عند السامع أن إعطاءك الجزيل وحب الثناء دأبه ، وأن تمكن ذلك من نفسه"[1].

وواضح مما سبق أن صاحب البرهان يقتفي أثر الإمام عبدالقاهر في هذا المقام حيث عرض الشيخ في دلائله هذا القول بإفاضة وبيان ما بعدهما إفاضة أو بيان ، والمفاد هنا أن تقديم الاسم ثم ذكر الفعـــل بعده مثبتا يفيد أمرين - بمعونة السياق ، وقرينة الحال-

الأول: أن هذا الغرض أو الشأن هو لهذا الفاعل دون ســـواه ، وأنـــه مستبد بذلك ، حتى لا يكون عند السامع أي شبهة أو أدنى شك في أن ذلك الأمر قد صدر من غير هذا المسند إليه (المقدم) أي للتخصيص.

الاحتمال الثاني: التأكيد والتنبيه على تحقق الأمر من قبل المســـند إليه المقدم، ويفترق عن الاحتمال الأول في أنه لا يضـــاف إليـــه الاستبداد و الاحتكار بفعل هذا الشيء على المسند إليه المقدم

---

(١) البرهان: ٢١٣-٢١٤ وينظر أيضاكتابه التبيان: ٩٤.

دون غيره، إنما المراد مجرد التنبيه والتأكيد على أن المقدم هو الفاعل وأن هذا دأبه وديدنه، ولذلك قال الشيخ عبدالقاهر: "ألا يكـــون القصد إلى الفاعل على هذا المعنى، ولكن على أنك أردت أن تحقق على السامع أنه قد فعل وتمنعه من الشك، فأنت لذلك تبدأ بذكره وتوقعه أولا، ومن قبل أن تذكر الفعل في نفسه لكي تباعده بذلك في الشبهة وتمنعه من الإنكار ، أو من أن يظن بك الغلط أو التزيد.

ومثاله: "هو يعطي الجزيل" و "هو يحب الثناء" لا تريد أن تزعم أنه ليس ها هنا من يعطي الجزيل ويحب الثناء غـــيره، ولا أن تعـــرض بإنسان وتحطه عنه، وتجعله لا يعطي كما يعطي، ولا يرغب كمـــا يرغب. ولكنك تريد أن تحقق على السامع أن إعطاء الجزيل وحب الثناء دأبه، وأن تمكن ذلك في نفسه"[١].

ومما ساقه الزملكاني من شواهد على ذلك قوله "ومن القسم الثاني قوله:

هما يلبسان المجد أحسن لبسة شحيحان ما اسطاعا عليه كلاهما[٢]

لا شبهة أنه لم يرد أن يقصر هذه الصفة عليهما ، بل أن يعرف أن ذلك من شأنهما وعادتهما. ولا يكتفي صاحب البرهان بما ساقه من

---

(١) الدلائل: ١٢٨-١٢٩.

(٢) البرهان: ٢١٤ ، والبيت لعمر الخثعمية ترثي ابنها ، وقال أبورياش: هو لدرماء بنت سيار بن عبعبة الخثعمية. انظر دلائل الاعجاز ص ١٣١.

الأمثلة التأليفية ومن الشعر، بل يسوق شواهد قرآنية حيث يقول في السياق نفسه "ومما هو أوضح مثالا قوله تعالى: "وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ" المائدة: ٦١ ، وقوله "وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ" الفرقان:٣.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الزملكاني يقتفي أثر الإمام عبدالقاهر في دلائله حذو الحافر بالحافر أو يكاد ، يبدو ذلك من الشواهد والأمثلة فهي ذاتها عند الإمام، والتحليل والشرح يكاد يكون هو هو ، إلا أنه قد يقدم شاهداً على آخر أو يؤخره عنه، أو يأتي بشاهد ليس في الدلائل، إذا كان ذلك كذلك فما افترق فيه الزملكاني عن الإمام عبدالقاهر في هذه المسألة التي بين أيدينا، أن الإمام عزا مسألة تقديم ذكر المحدث عنه الذي يفيد التنبيه له، عزاها إلى صاحب الكتاب سيبويه، حيث قال الإمام عبدالقاهر: "وهذا الذي قد ذكرت من أن تقديم ذكر المحدث عنه يفيد التنبيه له قد ذكره صاحب الكتاب في المفعول إذا قدم فرفع بالابتداء، وبني الفعل الناصب كان له عليه وعدي إلى ضميره فشغل به كقولنا "ضربت عبدالله" : عبد الله ضربته فقال: وإنما قلت عبدالله

فنبهته له، ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء"[١] بينما لم يشر الزملكاني إلى مثل ما أشار إليه الإمام.

ويفترض الزملكاني سائلا يسأل قائلا: "فإن قلت: فمن أين يجب أن يكون قوله: "هما يلبسان المجد" أبلغ في جعلهما يلبسانه مما إذا قلت "يلبسان المجد؟ فالملاحظ أن هذا التساؤل والإجابة عنه قد وردا عند الإمام عبد القاهر في الدلائل لذا فسأكتفي بالإحالة إليه ."[٢]

ومما يتصل بما نحن فيه كلام صاحب البرهان عن ضمير الشأن إذ قال :" ولقد يجد السامع لضمير الشأن روعة لا يجدها ولا شيئا منها عند فقده ، كما تراه في قوله تعالى :" فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ"الحج:٤٦ ، "وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ " الجن :١٩ ، كما إذا قلت :" أن الأبصار لا تعمى " و" أن عبد الله قام يدعوه " وهذا مطرد في كل كلام تضمن ضمير شأن وقصة نحو قوله تعالى " إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ " فإنه أفخم من قولك " إن الكفار لا يفلحون " ثم يورد الزملكاني طائفة من الشواهد والمثل التي فيها تقديم المسند إليه على الخبر المثبت مفيدا التأكيد والتنبيه فيردف قائلا " ولما ذكرناه من الفرق جاء تصدير الاسم مسوقا في جواب إنكار نحو أن يقول الرجل ، ليس لي علم بالذى تقول "

---

(١) الدلائل: ١٣١والكتاب باب ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل قدم أو أخر.

(٢) الدلائل: ١٣١، البرهان: ٢١٥،٢١٤.

فتقول له : " أنت تعلم أن الأمر على ما أقول ولكنك تخاف وأنت تعلم ثبوت حقي عليك ولكنك حلفت كاذبا " ومنه قوله تعالي : "وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ " آل عمران ٧٥ ، ٨٧ ، وجاء أيضا فيما اعترض فيه شك كقولك :" أنت لم تعلم ما صنع فلان ولم يبلغك " فيقول :" أنا أعلم ولكن أداريه " جاء في تكذيب مدع كقوله تعالى "وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ "المائدة ٦١: ، وذلك أن قولهم "آمنا " دعوى منهم أنهم لم يخرجوا بالكفر كما دخلوا به والموضع موضع تكذيب[1] . وكذلك قوله تعالى "وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ" الفرقان: ٣ ؛ لأن عبادتهم لهم تقتضي أن لا تكون مخلوقة ، وكذلك كل شئ كان عبارة عما يستغرب نحو قولك : " أعجب من فلان يدعى العظيم من الشجاعة وهو يفزع من لا شئ " وكذلك يقول من يكثر الوعد والضمان : "أنا أعطيك ، أنا أقوم لك بما على فلان " وسره أن المضمون يلحقه الشك ، وكذلك الموعود فأنت تحتاج في تقرير ذلك عنده إلى مزيد في التأكيد ، فلذلك قدمت الاسم على الفعل ، وهذا القبيل مما يكثر في المدح

---

(١) البرهان: ٢١٥

نحو : " أنت تعطي الجزيل "وقوله[١]

نحن في المشتاة ندعوا الجفلى[٢] : لا نرى الآدب[٣] فينا ينتقر[٤].

لأن من شأن المادح أن يباعد السامعين عن الشك في مقاله ، وكذلك المفتخر[٥] ".

ويسترسل الزملكاني في تأكيد وتقرير ذلك المعنى حيث يقول في تقديم المسند على المسند إليه: " ومما يزيد ما ذكرناه بيانا أن الفعل إذا كان مما لا شك فيه ولا ينكر بحال ، لم يكد يجئ مبنيا على اسم قبله بل تقول: "طلعت الشمس وغابت" وكذلك إذا لم يكن شك ولا تردد في ركوب شخص قلت : " قد ركب ولا تقول "هو قد ركب"

ومما أورده الزملكاني في ذات السياق قوله :"ومما قدم فيه الاسم قوله تعالى :" إِنَّ وَلِيِّيَ اللَّهُ الَّذِي نَزَّلَ الْكِتَابَ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ" الأعراف : ١٩٦ ، وقوله تعالى "أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا" الفرقان :٥ ، وقوله تعالى "وَحُشِرَ لِسُلَيْمَانَ جُنُودُهُ مِنْ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ وَالطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ" النمل :١٧ ،

---

(١) هو لطرفة بن العبد في ديوانه: ٥٥ تحقيق د/علىالجندي-القاهرة-ط دار صادر-بيروت ١٣٨٠هـ-١٩٦١م.

(٢) الجفلي: دعوة الناس إلى الطعام عامة. اللسان

(٣) الآدب الداعي إلى الطعام: اللسان (أدب)

(٤) (جفل)، النقري: الدعوة الخاصة. اللسان: (نقر).

(٥) البرهان: ٢١٦.

فالمعنى مع تقديم الاسم أقوى مما لو لم يتقدم فقيل :"يتولى الصالحين" و"تملى " و"يوزعون" .

هذا وقد ذهب الزملكاني إلى أن هذا التنبيه والتأكيد لتقديم الاسم على الخبر المثبت دون المنفى حيث قال "ليس ما ذكرنا بخاص بالفعل المثبت ، بل هو مع المنفى كذلك نحو :"أنت لا تحسن هذا" ولو قلت :" لا تحسن أنت هذا " لفاتت تلك القوة ، ومثله قوله تعالى : وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ " المؤمنون: ٥٩، و"لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَى أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ" يس: ٧ ، وقوله تعالى: "فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمْ الْأَنْبَاءُ يَوْمَئِذٍ فَهُمْ لَا يَتَسَاءَلُونَ" القصص:٦٦

تقديم مثل وغير:-

ومما تكلم فيه الزملكاني في البرهان تقديم "مثل" ، "وغير" حيث قال: ومما يكاد يلزمه تقديمه "مثل" و "غير" نحو: "مثلك يكون الكرماء" و"غيرك يخشى ظلمه" ، ونحو ذلك مما لا يقصد فيه بمثل إلى إنسان سوى الذي أضيف إليه ، ولكنهم يعنون أن كل من كان مثله في الصفة كان من مقتضى السياق، وموجب العرف أن يفعل ما ذكره أو أن لا يفعل ، وقوله:

غيري بأكثر هذا الناس ينخدع : إن قاتلوا جبنوا أو حدثوا شجعوا[1]

---

(١) البيت في ديوان المتنبي - تحقيق: مصطفى السقا وجماعته: ٣/٢٢١-القاهرة.

غرضه أنه ليس ممن ينخدع ويغتر . وهذا المعنى لا يستقيم فيهما إذا لم يتقدما نحو : " يكون الكرماء مثلك " و"ينخدع بأكثر هذا الناس غيري" فأنت ترى الكلام مقلوبا عن جهته[١].

وما أورده الزملكاني كان قد نص عليه الشيخ عبد القاهر بالنص في دلائله ؛ ومعنى قول الزملكاني " فأنت ترى الكلام مقلوبا عن جهته " جاء عن الإمام مشروحا وموضحا حيث قال بعد البيت السابق : وذلك أنه معلوم أنه لم يرد أن يعرض بواحد كان هناك فيستنقصه ويصفه بأنه مضعوف يغر ويخدع ، بل لم يرد إلا أن يقول : إني لست ممن ينخدع ويغتر"

وإلى هنا تم ما ذكره الزملكاني عن تقديم المسند إليه على الخبر المثبت ، وتقديم " مثل ، وغير".

اسباب التقديم والتأخير :-

والآن نسوق ما ذكره عن أسباب التقديم والتأخير :-

فقد عرض الزملكاني أسباب التقديم والتأخير على سبيل الإجمال حيث قال :" التقدم في اللسان تبع للتقدم في الجنان على ما سنبين أن الألفاظ تبع للمعاني ، والمعاني تتقدم باعتبارات خمسة : الأول :

---

(١) البرهان : ٢١٧-٢١٨.

تقدم العلة والسبب على المعلول والمسبب كتقديم المضيء على الضوء ، وليس تقدما بالزمان ؛ لأن جرم الشمس لم ينفك عن الضوء .

الثاني : التقدم بالذات كالواحد مع الاثنين ، وليس الواحد علة لوجود الاثنين بخلاف القسم الأول .

الثالث : بالشرف كتقدم الأنبياء - (صلى الله عليهم وسلم) - على الأتباع ، والعالم على الجاهل .

الرابع : بالرتبة كتقدم الإمام على المأموم ، والجنس الأعلى على ما تحته إذا جعل مبدأ[1] .

الخامس : بالزمان كالأبعد من الآن مع الأقرب إليه ، ومنه تقدم الوالد على الولد ، فإن الوالد وجد في زمان لم يكن فيه الولد موجودا .

فما كان من المعاني مقدما على غيره بأحد هذه الاعتبارات أو بأكثرها كان في العبارة كذلك "

وبعد أن ساق الزملكاني أسباب التقديم على سبيل الإجمال شرع في ذكرها بطرق التفصيل ، حيث يقول :" ومن التقدم بالزمان: "وَعَادًا وَثَمُودَ وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ مِنْ مَسَاكِنِهِمْ " العنكبوت ٣٨.

---

(١) البرهان : ٢٩٠.

ومنه "وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ" الأنعام ١؛ فإن الظلمة سابقة على النور في الإحساس[١]، وكذلك الظلمة المعنوية سابقة على النور المعنوي، يؤيده قوله - صلى الله عليه وسلم:"إن الله خلق خلقه في ظلمة ثم صبَّ عليهم من نوره، فمن أصابه من ذلك النور اهتدى، ومن أخطأه ضل"[٢][٣]، ومنه قوله تعالى:" وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمْ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ"(٤) النحل:٧٨.

فانتفاء العلم ظلمة وهي متقدمة بالزمان على نور الإدراكات ، وقوله تعالى: "في ظلمات ثلاث" الزمر:٦، إشارة إلى ظلمة الرحم،

---

(١) وممن أشار إلى ذلك البيضاوي والشوكاني وأبوالسعود، وزاد الأخير قائلا: وتقدم الظلمات على النور لتقدم الإعدام على الملكات، مع ما فيه من رعاية حسن المقابلة بين القرينتين ، انظر على الترتيب: تفسير البيضاوي: ٣٨٧/١ ، وفتح القدير: ١٤٠/٢ ، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم: ١٠٥/٣ ، التحرير والتنوير: ١٢٤٣/١

(٢) حديث صحيح في مشكاة المصابيح: محمد بن عبدالله الخطيب التبريزي - تحقيق/محمد ناصر الدين الألباني: ٢٢/١-المكتب الإسلامي -بيروت ط ثالثة ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.

(٣) البرهان : ٢٩٠.

(٤) وقال أبومسعود: أن تقديم السمع على البصر قد يكون لأنه أقدم زمانا من السمع-كما ذهب إلى ذلك الزملكاني - وقال وقد يكون التقديم ؛ لأن السمع طريق لتلقى الوحي: أنظر: أبوالسعود: ١٣٢/٥، والتحرير والتنوير: ٣٢٩٨/١.

وظلمة البطن ، وظلمة المشيمة، وقيل ظلمة الصُلب، والرحم والبطن ، فهذه ظلمات ثلاث محسة وفي الآية الأولى ظلمات ثلاث معقولة وهي فقد السمع والبصر والفهم.

ومن التقدم بالذات قوله تعالى: "مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ" النساء:٣ ، وفاطر:١ ، ونحوه "مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ.." المجادلة:٧ ، وكذلك مراتب العدد فكل مرتبة هي أدنى من الأخرى فهي متقدمة على ما فوقها.

ومن التقدم بالسببية تقدم "العزيز" على "الحكيم" ؛ لأنه إذا عزَّ حكم، "وقدم العزيز لتقديم العلم بقدرته" ومنه: "يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ" البقرة:٢٢٢ ، فإن التوبة سبب للطهارة، وكذلك: "كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ" الشعراء:٢٢٢، فإن الإفك سبب للإثم، وكذلك: "مُعْتَدٍ أَثِيمٍ" القلم:١٢[1].

ومن التقدم بالرتبة قوله تعالى:" يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ" الحج:٢٧، فإن الذين يأتون رجالا الغالب أنهم يكونون من المكان القريب ، والإتيان على الضامر الغالب أن يكون من مكان بعيد، على أنه قد ورد عن ابن عباس -رضي الله عنهما-"وددت لو حججت راجلا ؛ فإن الله قدم الرجالة على الركبان في القرآن"

---

(١) البرهان : ٢٩١.

فجعله من باب التقدم بالفضيلة والشرف، والمعنيان موجودان عند كثير من العلماء[١]، وقوله تعالى: "هَمَّازٍ مَشَّاءٍ بِنَمِيمٍ" القلم:١١، من هذا القبيل فإن الهماز هو العياب وذلك لا يفتقر إلى مشي بخلاف النميمة فإنها نقل للحديث من مكان إلى مكان عن شخص إلى شخص. ومن التقدم بالشرف قوله عز وعلا: "فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ" المائدة:٦ ؛ فإن الوجه أشرف بالنسبة إلى أعضاء البدن، واليدان أشرف باعتبار الأعمال، والبدن سابق على عمله، والرأس أشرف من الرجلين لاشتماله على القوى الداركة وهي القوى المفكرة والمخيلة والحافظة، وذلك من عالم الغيب لا من عالم الشهادة، فلا جرم تأخر عن الوجه واليدين إذ قواهما تظهر في عالم المشاهدة من الأبصار والذوق والنطق[٢].

ومن التقدم بالشرف قوله تعالى "مِنْ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ " النساء:٦٩، ومنه تقدم السمع على البصر، وسميع على بصير ؛

---

(١) وقال القرطبي -رحمه الله-في تفسيره: وقدم الرجال على الركبان في الذكر لزيادة تعبهم في المشي. انظر القرطبي ٣٧/١٢ ، والآلوسي: ١٤٤/١٧ ، بينما قال: الثعالبي: "وفي تقديم رجالا تفضيل للمشاة في الحج" انظر: الجواهر الحسان في تفسير القرآن (تفسير الثعالبي) عبدالرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي: ٧٧/٣ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات- بيروت.

(٢) البرهان: ٢٩٢.

لأن السمع يدرك أخبار الأوائل والأواخر وأحكام الآخرة، وأيضا يدرك ما غاب وحضر، والبصر إنما يتعلق بالحاضر ، فكان إدراك السمع أعم ، والأعم أبدا قبل الأخص بالرتبة[١]،

وقد جعل تقديم الجن على الإنس من التقديم بالشرف لاشتمال الجن على الملائكة، وقال سبحانه: "وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا" الصافات:١٥٨. وقال الأعشى[٢]:

وسخر من جن الملائك سبعة قياما لديه يعملون بلا أجر

وأورد الزملكاني شواهد أخرى تقدم فيها ذكر الإنس على الجن من مثل قوله تعالى:-

"لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ" الرحمن: ٥٦، ٧٤ ، وقوله تعالى:" فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنسٌ وَلَا جَانٌّ" الرحمن:٣٩، وقوله

---

(١) ويقول الآلوسي -رحمه الله-:-"ولعل سبب تقديم السمع على البصر مشاركته للقلب في التصرف في الجهات الست مثله دون البصر، ومن هنا قيل أنه أفضل منه، والحق أن كلا من الحواس ضروري في موضعه، ومن فقد حسا فقد علما، وتفضيل البعض على البعض تطويل من غير طائل" بينما يحمل ابن عاشور الكلام في مسألة تقديم السمع على البصر فيقول:"وفي تقديم السمع على البصر في مواقعه من القرآن دليل على أنه أفضل فائدة لصاحبه من البصر، فإن التقديم مؤذن بأهمية المقدم؛ وذلك لأن السمع آلة لتلقى المعارف التي بها كمال العقل وهو وسيلة بلوغ دعوة الأنبياء إلى أفهام الأمم على وجه أكمل من بلوغها بواسطة البصر لو فقد السمع ؛ ولأن السمع ترد إليه الأصوات المسموعة من الجهات الست بدون توجه بخلاف البصر فإنه يحتاج إلى التوجه بالالتفاف إلى الجهات غير المقابلة. ينظر روح المعاني: ١٣٦/١، والتحرير والتنوير: ١٥١/١.

(٢) ديوان الأعشى : تحقيق د/محمد محمد حسين. القاهرة

تعالى:" وَأَنَّا ظَنَنَّا أَنْ لَنْ تَقُولَ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا" الجن:٥ ، وعلل الزملكاني لهذا التقديم بقوله: "الجن في ذلك كله لا يتناول الملائكة لتراهتهم عن العيوب ، ولا يتوهم عليهم الكذب، وسائر الذنوب، فلما لم يتناول الملائكة عموم لفظ الجن بدأ بالإنس لفضلهم.

ولعل الزملكاني آخذ ذلك من قول السهيلي[١] -رحمه الله- حيث علل تقديم الجن على الإنس في غالب المواضع.. ؛ بأن الجن يشمل الملائكة وغيرهم مما اجتن عن الأبصار.. أما فيما تقدم فيه ذكر الإنس على الجن فقال السهيلي: فإن لفظ الجن في مثل هذه الآيات لا يتناول الملائكة لبراءتهم عن العيوب، وأنهم لا يتوهم عليهم الكذب، ولا سائر الذنوب، فلما لم يتناولهم عموم لفظ الجن لهذه القرينة بدأ بلفظ الإنس لشرفهم وفضلهم[٢].

هذا وأضاف الزركشي رأيا آخر في تقديم الإنس على الجن إذ قال

---

(١) هو عبدالرحمن بن الخطيب عبدالله بن أحمد السهيلي الأندلسي "سهل قرية من قرى مالقة" ولد سنة ٥٠٨هـ ، وتوفي سنة ٥٨١هـ ، له من الكتب: نتائج الفكر في النحو ، الإيضاح والتبيين ، الروض الأنف في شرح غريب السير وغير ذلك.

(٢) انظر : نتائج الفكر في النحو للسهيلي: تحقيق عادل أحمد عبدالموجود ، الشيخ/على محمد عوض: ١٠٧ دار الكتب العلمية بيروت ط١ ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.

يمكن أن يكون التقديم للخفة كما قدمت ربيعة على مضر، وعلل الزركشي بقوله "فالإنس أخف لمكان النون، والسين المهموسة[١].ثم يشير الزملكاني إلى أن المقدم قد يؤخر ، وقد يوقع مثل ذلك موقع التعارض إذ يعقد فصلا عنوان "بيان أن أسباب التقدم قد تقع في محل التعارض" قائلا: "اعلم أنه قد يكون في كل واحد من الشيئين صفة تقتضي التقدم فحينئذ يكون الترجيح لأهمهما في ذلك المحمل، وإن كانت الأخرى أهم في محل آخر، من ذلك قوله تعالى:" أَنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ" التغابن:١٥، فتقديم الأموال من باب تقديم السبب، فإنه إنما يشرع في النكاح عند قدرته على مؤونته فهو سبب إلى التزويج، والنكاح سبب للتناسل؛ ولأن المال سبب للتنعم بالولد ، وفقده سبب للشقاء به[٢].

ويعرض الزملكاني شاهدا آخر لتقديم ما كان يؤخر في مواضع أخرى، وهو تقديم النساء على البنين إذ قال: "وكذلك تقديم النساء على البنين في قوله تعالى: "زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنْ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنْ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ" آل عمران:١٤ ، أخر ذكر الذهب والفضة على النساء والبنين لأنهما أقوى في الشهوة الجبلية من المال؛ فإن الطبع يحث على بذل المال

---

(١) البرهان في علوم القرآن للزركشي تحقيق/محمد أبوالفضل إبراهيم: ٢٧٤/٣ المكتبة العصرية صيدا – بيروت. د.ت.

(٢) البرهان: ٢٩٤.

لتحصيل الأموال، والذهب أقعد من الفضة ، والفضة أقعد من الأنعام، أو وسيلة إلى تحصيل النعم، فلما صدرت الآية بذكر الحب، وكان المحبوب مختلف المراتب اقتضت حكمة الترتيب أن يقدم ما هو الأهم فالأهم في رتبة المحبوبات[1].

وإذا كان الزملكاني فيما سبق جعل تقدم ذكر السماء على الأرض لأنها أكمل شرفا، فها هو يعلل لتقديم ذكر الأرض على السماء في مواضع أخرى من القرآن الكريم حيث قال:-رحمه الله- :-وأما تقديم السماء على الأرض فلأنها أكمل شرفا ومستقرا، وأخرت في قوله تعالى: "وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ" يونس:٦١؛ لأنه لما تقدم ذكر الخطابين وهو قوله تعالى: "وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ" يونس:٦١ ، وهذا بخلاف الآية التي في سبأ أيضا فإنها منتظمة في سياق علم الغيب" وآية سورة سبأ هي قوله تعالى "لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ.." سبأ:٣.

وتراه يعلل لتقديم سميع على عليم إذ يقول مفترضا سؤال سائل، "فإن قلت: "سميع عليم" من أي نوع هو؟ قلت: من النوع التقديم بالرتبة؛ فإن ذلك يتضمن التخويف والتهديد فبدأ بالسميع لتعلقه

---

(١) البرهان : ٢٩٥.

بالأصوات، وإن من يسمع حسك قد يكون أقرب إليك في العادة ممن يعلم ، وإن كان علم الله تعالى يتعلق بما ظهر وبطن.[١]

كما علل أيضا لتقديم "الغفور على الرحيم" في قوله تعالى: "الْغَفُورُ الرَّحِيمُ" يونس:١٠٧ قائلا: "هو من باب التقديم بالرتبة أيضا فإن المغفرة سلامة، والرحمة غنيمة، والسلامة مطلوبة قبل الغنيمة. وأما "الرَّحِيمُ الْغَفُورُ" في "سبأ:٢" ؛ فلأنها منتظمة في سلك تعداد أصناف الخلق مكلف وغير مكلف ، وهو الرحيم الغفور" سبأ:٢، فالرحمة تشملهم جميعا والمغفرة تخص[٢].

ويشير الزملكاني إلى التقديم لعلة الفضل قائلا: "ومما قدم فيه للفضل: "اسْجُدِي وَارْكَعِي" آل عمران:٤٣؛ لكون السجود أفضل [٣]، قال ـ صلى الله عليه وسلم-: "أقرب ما يكون العبد إلى

---

(١) والزركشي نقل ذلك عن الزملكاني في البرهان في علوم القرآن. ينظر البرهان: ٢٤٩/٣.

(٢) البرهان للزملكاني: ٢٩٥-٢٩٦.

(٣)وقال القرطبي _رحمه الله_ :قدم السجود ها هنا على الركوع؛ لأن الواو لا توجب الترتيب، بينما رأي الشوكاني والآلوسي لأنه الأفضل، فالركوع أفضل أركان الصلاة وأقصى مراتب الخضوع، بينما قال الطاهر بن عاشور: قدم السجود؛ لأنه أدخل في الشكر والمقام هنا مقام شكر. انظر على الترتيب القرطبي:٨٦/٤، فتح القدير: ٥١٠/١، وروح المعاني:١٥٧/٣، والتحرير والتنوير: ٧٥٣/١

الله وهو ساجد"[١]، فإن قلت: فالركوع قبل السجود بالزمان والرتبة والشريعة والدنو من الأرض والعلو قبل الانخفاض. قلت: قيل: المراد بـ "اركعي" اشكري على حد قوله تعالى "وخر راكعا وأناب" ص:٢٤ وبـ "اسجدي" صلي ، ويجوز أن يكون المراد بـ"اسجدي" صلي وحدك، وبـ"اركعي" صلي في جماعة، ولذلك قيل مع "الراكعين" ولم يقل "اسجدي مع الساجدين" والركوع يعبر به عن جملة الصلاة، منه قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ لرجل دخل المسجد وهو يخطب فجلس ولم يصلِّ: "قم فاركع"[٢]، وكذلك السجود، ومنه قوله _ صلى الله عليه وسلم _ لرجل طلب أن يكون مع رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ في الجنة: "أعني بكثرة السجود"[٣]،

ولعل في قول الزملكاني والمراد بـ "اسجدي" صلي، ما يعرف

---

(١) الحديث في فتح الباري شرح صحيح البخاري رواية "أقرب ما يكون العبد إلى ربه وهو ساجد" ، انظر: ١٣٢/١١ "باب الدعاء في الصلاة"

(٢) قم فاركع "الحديث في فتح الباري شرح صحيح البخاري: ٤١٢/٢ باب من جاء والإمام يخطب صلى ركعتين خفيفتين.

(٣) أعني بكثرة السجود "الحديث في فيض القدير شرح الجامع الصغير ولكن بصيغة أخرى هي"أعني على نفسك بكثرة السجود" فيض القدير شرح الجامع الصغير _عبدالرؤوف المناوي: ٨/٢ المكتبة التجارية الكبرى _مصر_ ط أولى ١٣٥٦هـ.

بالمجاز المرسل لعلاقة الجزئية حيث عبر عن الصلاة في هـذه الآيـة بالسجود ، وهو ركن من أركانها وجزء من أجزائها .

كما يفهم من قوله: "والركوع يعبر به عن جملة الصلاة.. وكذلك السجود" أنه يقصد الكناية ، حيث كنى عن الصـلاة بـالركوع وبالسجود كذلك.

ومما يستدعي الانتباه في هذا الموطن وغيره مـن المـواطن كثـرة الاستشهاد بالقرآن الكريم وأحاديث النبي _ عليه السلام _ وهذا من محامد هذا الكتاب.

التقديم قد يكون للتخفيف: وهذا ما عرض له الزملكاني _رحمـه الله_ حيث قال: "قد يعرض للتقديم جهة ليسـت مـن الجهـات المذكورة وهي الخفة كقولهم: "ربيعة ومضر" ، وإنما قدمت ربيعـة مع أن مضرا أشرف باصطفاء الله عز وجل ، وجعل النبي -صلى الله عليه وسلم-منها ، لئلا يفضي إلى كثرة الحركات المتوالية، فأخرت "مضر" لتقف عليها بالسكون ، وقد يكون تقديم الجن على الإنس لهذا الغرض، فالإنس أخف لمكان النون والسين المهموسة، وكـان تقديم الأثقل أولى لنشاط المتكلم في أول كلامه، ومن ثم لم يوقـف إلا على ساكن[1].

---

(١) البرهان للزملكاني: ٢٩٨.

وتجدر الإشارة إلى أن صلاح الدين الدمشقي قال في شأن تقديم ربيعة على مضر: "وكان تقديم مضر أولى لشرفها بالنبي -صلى الله عليه وسلم-ولاتساع قبائلها وكثرة فضائلها؛ ولكن قدمت ربيعة لكثرة الحركات، وتواليها في لفظ مضر، فإذا أخرت وقف عليها بالسكون فتقل حركاتها"(١).

وفي إصلاح المنطق لابن السكيت قال: "قيل إن العرب تبدأ بالأخس يقولون: ربيعة ومضر.. ، ولم يترك قليلا ولا كثيرا"(٢).

---

(١) الفصول المفيدة في الواو المزيدة -صلاح الدين الدمشقي - تحقيق: د/حسن موسى الشاعر:١١١ ، دار البشير - عمان -ط أولى ١٩٩٠م.

(٢) انظر إصلاح المنطق لابن السكيت أبويوسف يعقوب بن إسحاق - تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام محمد هارون: ٤٠٢ - دار المعارف-القاهرة -ط رابعة ١٩٣٩م.

خروج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر

وضع الجمع موضع المفرد:

غني عن البيان أنه من الجائز في النحو العربي وضع الجمع مكان المثنى أو المفرد[١]، وقد أشار الزملكاني إلى ذلك في قوله يشرح التأكيد بألفاظ كـ"كل ، وجميع" ، فقال في "جاء القوم جميعهم" "إذ يجوز نسبة المجئ إلى جميع القوم، مع أن الجائي بعضهم ، لكون القاعد عنهم واحدا أو اثنين ، أو لكون المتخلفين لا يعتد بهم في رأي أو رياسة، أو شجاعة، أو كرم أو نحو ذلك، وإن كثر عددهم، أو أنك نسبت المجئ إلى جملتهم، وإن كان الذي وقع منه المجئ واحدا منهم، كما جاء في قوله تعالى:" فَعَقَرُوا النَّاقَةَ" الأعراف:٧٧ ، والعاقر لها من قوم صالح قدار؛ وذلك لتتريلهم منزلة شخص واحد في الرضى بالفعل الذي فعله أو في اتباع الفعل أو ملابسته[٢]، وإن كان على بعد كما في قوله تعالى: "ثُمَّ اتَّخَذْتُمْ الْعِجْلَ"البقرة:٥١،٩٣، و"إِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى" البقرة:٥٥ ، ٦١، لمن هو من نسل قوم قال بعضهم ذلك ، وإن كان منهم المخاطب في غاية البعد.

---

(١) انظر شرح المفصل، لابن يعيش: ١٥٥/٤-عالم الكتب - بيروت.

(٢) وقال الزمخشري _رحمه الله_ "أسند العقر إلى جميعهم ؛ لأنه كان برضاهم وإن لم يباشره إلا بعضهم، وقد يقال للقبيلة الضخمة: أنتم فعلتم كذا وما فعله إلا واحدا منهم" انظر الكشاف: ٤٠٤.

الإنشاء:

لم يفرد الزملكاني الخبر بالحديث بل تكلم عنه في سياق شواهد لوضع الخبر موضع الإنشاء، حيث قال في فصل عنوانه "في بيان أن الألفاظ تبع للمعاني" ومما جاء في صورة الخبر وهو أمر في المعني قوله تعالى: "تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا" يوسف:٤٧، المعنى: ازرعوا سبع سنين متواليات بدليل: "فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ" ومن ذلك "وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ" البقرة:٢٣٣، وقوله تعالى: "وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ" البقرة:٢٢٨. فإنه حكم مندوب إليه[1].

وكذلك أشار الزملكاني إلى تضمن الخبر معنى النهى حيث قال: "ومما جاء نهيا وهو في صورة الخبر قوله تعالى: "لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ" البقرة:٢٧٩، وإذ قد ظلموا وظُلموا، وكذا قوله تعالى:" وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ" البقرة:٢٧٢، أي: لا تنفقون إلا ابتغاء وجه الله، ويورد الزملكاني في الآية الأخيرة احتمالا آخر إذ قال: "ويجوز أن يكون حالا من قوله تعالى: "وَمَا تُنفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنفُسِكُمْ". البقرة: ٢٧٢

---

(١) البرهان للزملكاني : ٣٠٣-٣٠٤.

كما أشار الزملكاني إلى تضمن الخبر معنى الدعاء إذ قال: "ليس ببعيد أن يكون اللفظ مقصودا به معنى ويومئ به إلى آخر كما في قولهم: "رحمه الله" ، فإنه دعاء مرموز فيه بالخير، ومن ثم لا تقول: "غفر الله لفلان" أو "خيبه الله" إلا بحضرة من يسمع ذلك. وقال الأئمة النقاد _ رحمهم الله_ : لا يكاد يقع بعد "لا" الفعل الماضي إلا إذا أريد به الدعاء، كقولهم: "لا خيبه الله" ، و"لا غفر لفلان" ليجمعوا بين التفاؤل والإجابة، حتى كأنها قد وقعت وصارت من قبيل ما يخبر عنه بالوقوع والدعاء في لفظ واحد ليعلم الداعي السامع أنه مخبر.

وتجد الإشارة هنا إلى أن الزملكاني يومئ إلى أهمية دور السياق إذ قال:-"ومن ثم لا تقول: "غفر الله لفلان" أو "خيبه الله" إلا بحضرة من يسمع ذلك".

كذلك أشار الزملكاني إلى تضمن الخبر معنى الإنشاء حيث قال: "وكما لبس الأمر صورة الخبر، لبس الخبر صورة الأمر كما في قوله تعالى:" فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا" التوبة:٨٢، يدل عليه: "جزاء بما كانوا يكسبون[1].

---

(١) وإخراج هذا الخبر في صورة الأمر للدلالة علي تحتم وقوع المخبر به.انظر: أبوالسعود:٨٩/٤. وقال الرازي في تفسيره: هذا وإن ورد بصيغة الأمر إلا أن معناه الإخبار بأنه ستحصل هذه الحالة بدليل قوله:"جزاء بما كانوا يكسبون" ، وكان حزنهم كثيرا في الآخرة، لأنه عقاب دائم لا ينقطع. انظر التفسير الكبير. ٤٨١/٤-ط دار الفكر- لبنان.

ومما عرض له الزملكاني -رحمه الله- مما يتصل اتصالا وثيقا بالإنشاء صيغة الأمر "افعل" حيث قال ""افعل" أمراً للمخاطبة. هذه الصيغة قد تجئ غير موجهة إلى واحد معين في قوله -صلى الله عليه وسلم- "بشر المشائين إلى المساجد في الظلم بالنور التام يوم القيامة"[١] وفائدته الإيذان بأنه خليق بأن يؤمر به كل واحد ليحصل على مقصوده الجميل. وعليه ينبغي أن يحمل قوله تعالى: "وَبَشِّرْ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ" البقرة:٢٥[٢].

وقال العلامة أبوالسعود في تفسير هذه الآية "والخطاب للنبي -صلى الله عليه وسلم- وقيل لكل من يتأتى منه التبشير كما في قوله -صلى الله عليه وسلم- وذكر الحديث السابق.. ثم قال: فإن لم يأمر بذلك واحد بعينه، بل كل أحد ممن يتأتى منه ذلك، وفيه رمز إلى أن الأمر لعظمه وفخامة شأنه حقيق بأن يتولى التبشير كل من يقدر عليه[٣].

---

(١) الحديث "بشر المشائين في الظلم إلى المساجد ..الخ" في عمدة القاري - بشرح صحيح البخاري: ٢٠٣/١

(٢) البرهان للزملكاني : ١٥٥-١٥٦.

(٣) انظر : تفسير أبي السعود : ٦٨/١.

المبحث الخامس

رأيه في إعجاز القرآن الكريم

إعجاز القرآن الكريم هو الدعامة الأولى ، المتينة القوية ، التي يرتكز عليها الإسلام. ذلك أن الجاحدين لرسالة سيدنا محمد -صلى الله عليه وسلم- والمشككين في تعاليم الإسلام مهما اتسع لهم ميدان الجحد والتشكيك، وأعانتهم قدرتهم على التمويه والتضليل، تضيق بهم السبل، وينضب في ألسنتهم معين القول حين يصلون إلى نقطة البدء، وهي إعجاز القرآن الكريم ، وثبوت -بما لا يدع مجالا للشك- أن أحداً من فصحاء العرب وذوي اللسن فيهم -وهم كثير- لم يستطع أن يجئ بمثل أقصر سورة منه، ولو مفتراة ، وأن أحدا ممن جاء بعدهم لم يستطع ذلك، فدل عجز أولئك جميعا على أن القرآن معجز، وأنه من عند الله، وأن رسالة محمد -صلى الله عليه وسلم- حق ، وأن التعاليم التي جاء بها القرآن الكريم، والسنة النبوية الصحيحة تعاليم تهدف إلى خير البشرية، وأنها الوحيدة التي يمكنها إسعاد المجتمع الإنساني ، وأنه من الغباء الوقوف في سبيلها، أو محاولة الطعن فيها، والنيل منها"[1].

---

(١) حول إعجاز القرآن الكريم د/على العماري: ٣ -هدية مجلة الأزهر- عدد شوال ١٤١٩هـ.

من هنا تبارى العلماء قديما وحديث في الذب والدفاع عن معجزة النبي محمد -صلى الله عليه وسلم- بدحض الشبه، وإبراز مكامن الإعجاز والإبهار في ذلكم الكتاب العزيز الذي "لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ"[١]

هذا وقد نضجت نظريات العلماء في إعجاز القرآن ، وتحددت اتجاهاتهم ومنازعهم في الكشف عن أسراره، ومن هؤلاء صاحب البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن للزملكاني الذي وقف كتابه هذا على إبراز الوجه المعجز للقرآن الكريم.

وقبل الخوض في كلام الزملكاني حول مسألة الإعجاز القرآني نلفت النظر إلى حقيقة مسلم بها وهي أن قضية إعجاز القرآن حسمت قبل الزملكاني ، وليست في حاجة إلى متأخرين ولم يأت الزملكاني فيها بجديد.

ومن خلال كتاب البرهان للزملكاني تجد له كلاما لطيفا في وجه إعجاز القرآن، حيث يرى أنه من جهة سبكه ونظمه الخاص، من اعتدال مفرداته تركيبا وزنة، واعتلاء مركباته معنى، ولعله يقرب من اختيار المتأخرين على ما سيأتي قال:" لّما كانت ترجمة هذا الكتاب مؤذنة بكونه كاشفا عن إعجاز القرآن احتيج إلي بيان ذلك فنقول: "الأكثر علي أنّ نظم القرآن معجز خلافا للنظّام[٢]، فإنّه قال: إنّ اللّه سبحانه صرف

---

(١) سورة فصلت: الآية:٤٢

(٢) هو أبو إسحاق إبراهيم بن سيار بن هانئ البصري النظام من أئمة المعتزلة ، توفي سنة ٢٣١هـ.

العرب عن معارضته و سلب علومهم، إذ نثرهم و نظمهم لايخفي ما فيه من الفوائد، و من ثمّ قالوا[١]، : "لَوْنَشَاءُ لَقُلْنا مِثْلَ هذا إن هَذا إلاّ أساطيرُ الأَوّلين"[٢]. و هذا علي حدّ ما جعل اللّه سلب زكريّا (عليه أفضل السلام) النطق ثلاثة أيّام من غير علّة آيةً، أو أنّهم لم يحيطوا به علماً علي ما قال تعالي: "بَلْ كَذَّبَوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوْا بِعِلْمِهِ"[٣]

و هذا خلف من القول، إذ لو كان كذلك لكان ينبغي أن يتعجّبوا من حالهم دونه، فإنّ من يضع يده علي رأسه دون سائر الحاضرين يحبس اللّه أيديهم لايعجب منه بل من حالهم.ولكان ينبغي أن يعارضوه بما قبل صرفهم عنه من كلامهم الفصيح، و لأنّ سلب قدرهم يجريهم مجري الموتي فلايجدي اجتماعهم قوّة و ظهوراً علي المعارضة، و هو مخالف لقوله تعالي: «قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَت الإنْسُ والْجِنُّ عَلي أَنْ يَأْتُوا بِمِثْل هَذا القرآن لايَأْتُونَ بِمِثْلِهِ"[٤].

و أمّا قصّة زكريّا فحجّة له فيما نحن بصدده، إذ الآية كانت في سلبه النطق لا في نطق غيره ، وإذا ثبت كونه معجزا تعيّن أن يكشف عن جهة الإعجاز إذ لا يصحّ التحدّي بشيء مع جهل

---

(١) البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن: ٥٣

(٢) سورة الأنفال: ٣١

(٣) سورة يونس: ٣٩

(٤) سورة الإسراء : ٨٨

المخاطب بالجهة التي وقع بها التحدّي. ولو كان كذلك لأمكن كلّ أحد أن يتحدّي.

قال: فإذن إعجازه إمّا من جهة ذوات الكلم، أو عوارضه من الحركات، أو مدلوله، أو المجموع أو التأليف أو أمر خارج عن ذلك. و الأوّل و الثاني باطلان، إذ صغير العرب يمكنه ذلك. و أمّا المدلول فليس صنيع البشر و لايقدرون علي إظهار المعاني من غير مايدلّ عليه. و أمّا المجموع فالكلام عليه كالكلام علي ما سبق. وأمّا الخارجي فباطل إلاّ علي رأي النظّام، و قد عرف.

ثم يذكر رأيه في الاعجاز قائلا: فتعيّن أن يكون الإعجاز نشأ من جهة التأليف الخاصّ به لامطلق التأليف، و ذلك بأن اعتدلت مفرداته تركيبا وزنةً و علت مركّباته معنيً. و هذا القسم الذي عقد له علم البيان، و من ثمّ سلك من رسخ قدمه في الحماقة التأليف عند قصد المماثلة، من ذلك ما حكي عن مسيلمة أنه قال: «الفيل ما الفيل، و ما أدراك ما الفيل؟ له ذنب وثيل و خرطوم طويل». و حكي أنّ اعرابياً حضر صلاة جماعة فقدّم فقرأ في الأولي ــ بعد الفاتحة ــ: ألا يا مهلك الفيل، و من سار مع الفيل، وكيد القوم في تبّ و تضليل، بطير صبّه اللّه علي الفيل أبابيل، ضحي من طين سجّيل، فصار القوم في قاع كعصف ثم مأكول". و قرأ في الثانية: قد أفلح من هينم في صلاته و أطعم المسكين من مخلاته

واجتنب الرجس و فعلاته، بورك في بقره و شـــاتِهِ... ولم يشـــك الجمع في أنّ ماقرأه سورتان من القرآن.

وهذا الكلام وأكثر منه أورده بن كثير في تفسيره في معرض الـــرد على ما أورده مسيلمة الكذاب لعنه الله ، وبأدنى نظر نجد أن هـــذا كلام قد لا يثبت ولا يصح أن يكون من المعارضة في شيء ؛ لأنـــه كلام أقل ما يوصف به أنه من التفاهة بمكان ، ومعروف أن العرب في قمة الفصاحة والبلاغة والدليل على ذلك هذه المعارضات بـــين الشعراء بعضهم بعضا فإننا نجدها مفعمة بالسحر والبلاغة والبراعة، فإذا ما جاز أن تكون هناك معارضة للقرآن الكريم فلن تكون بهذه الغثاثة.

ثم يفند صاحب البرهان الرأي القائل بأن وجه الإعجاز[1] إنمـــا في تضمن القرآن الكريم أمورا غيبية فيقول: فإن قلت: لم لا يجـــوز أن يكون إعجازه نشأ من جهة ما فيه من الأنباء السالفة واللاحقة و لم يكن ذلك شأن العرب...

---

(١) ومما هو جدير بالذكر أن الزملكاني ربما لم يفرق بين الإعجاز والتحـــدى ، فوجـــوه الإعجاز كثيرة ومتعددة ذكر منها السيوطي تسعة عشرة وجها ، أما التحدي فقد كـــان بوجه واحد من وجوه الإعجاز هو "الإعجاز البلاغي" ، أو "النظم القرآني" ينظر: الاتقان في علوم القرآن للسيوطي:

قلت: قد ذهب إلي هذا المذهب قوم، لكن ليس الإعجاز منحصرا في ذلك، بل نظمه المخصوص معجز علي ما قال تعالي: "لاَ يَأْتُونَ بِمثِلِه" الإسراء: ٨٨، و المراد النظم بدليل، فَأْتوا بِسورَةٍ مِن مِثْلِهِ" البقرة: ٢٣ و ليس في كل سورة إخبار بالغيب، دلّ علي أنّ المراد نظمه.

فإن قلت: الضمير في "مثله" عائد إلي اللّه تعالي. قلت: يضعّفه قوله تعالي «قُلْ فَأْتُوا بعَشْر سَوَرٍ مِثْلِه"[1] و السياق واحد.

فإن قلت: الواحد من العرب قد يؤلّف الخطبة أو القصيد و يعجز غيره عن مثلها، ولم يعد ذلك معجزاً، كما تراه من خطب علي رضي الله عنه و كلام قسّ[2] و شعر امرئ القيس و الأعشي وغيرهما من المتقدّمين و المتأخّرين. و لقد ألّف الناس كتبا في الفنون وصنّفوا خطبا اعترف بأنّها يتيمة دهر و فريدة عصر!

قلت: أين النبع من الغَرَب، و الصبر من الضَرَب[3] و هل يحتوي

---

(١) سورة هود: ١٣

(٢) قس بن ساعدة الإيادي.

(٣) النبع: شجر للقسى والسهام ينبت في رؤوس الجبال. والغرب: نبت ضعيف ينبت على الأنهار. الصبر: عصارة شجر مر. الضرب: العسل. ينظر لسان العرب على التوالي. مواد (نبع ، غرب ، صبر).

كتاب أو يشتمل خطاب علي ما اشتمل عليه كتاب اللّه تعالي من سهولة لفظ و جزالته و بلاغة معني و غرابته، و عجائب لاتنقضي و عرائس في نفائس الحلي تنجلي، و من ثمّ قالوا: "إنّ له لحلاوة و إنّ عليه لطلاوة وإنّ أسفله لمعرق وإنّ أعلاه لمثمر". و عن ابن مسعود :"إذا وقعت في آل حم وقعت في روضات دمثات أتأنّق فيهنّ". أي أتتبّع محاسنهنّ. لم يقل ذلك من أجل أوزان الكلمات، ولا من أجل إعرابها، ولا من أجل الفواصل في أواخر الآيات، و لا من أجل التأليف فقط، بل ذلك راجع إلي دقّة النظم مع زيادة الفائدة . هذا وإنّه لصادر علي لسان من لم يمارس الخطّ و الخطب و ينافس في معرفة الدّر من المخشلب[1]. و إذا جعلت الكلمات اليسيرة من عيسي (عليه السلام) آية، مع أنّها الجارية من الأكابر عادة، فلئن تجعل الغايات الكثيرة و السورة الطويلة المشتملة علي أصناف فنون الآداب و الفصاحة و البلاغة التي يعجز عنهماالوصف و يكلّ دونهما حدّ الطرف، من رجل حاله ماسبق، أحري و أولي.

---

(١) يقال: أراه الدُرَّ مخشلبا، وهو خرز من محارة البحر وليس بدُرٍّ.

وسأوضّح لك ذلك بشيء من دقيق المسالك، منه فواتح السور التي هي حروف هجاء و إذا نظرتها ببادي الرأي وجدتها ممّا يكاد يمجّه السمع و يقلّ به النفّع، مع أنّها من الحسن ترفل في أثواب الحبر و يقصر عنها دقيق النظر، و ذلك من وجوه:

الأوّل: إنّها كالمهيّجة لمن سمعها من الفصحاء و الموقظة للـــهمم الراقدة من البلغاء لطلب التساجل و الأخذ في التفاضـــل. ألا تراها بمنزلة زمجرة الراعد قبل الماطر في الأعـــلام لتعـــي الأرض فضل الغمام و تحفظ ما أُفيض عليها من الإنعام و تخاف مواقـــع الانتقام بما فيه من العجمة التي لاتؤلّف الكلام.

و ما هذا شأنه خليق بالنظر فيه و الوقوف علي معانيه بعد حفظ مغانيه. بل حكم الدواعي الجبليّة أن تبعث علي ذلك اضطرارا لا اختيارا، لاسيّما و هي صادرة عن رجل عليه مهابة و جلالة قد قام مقام أُولي الرسالة و كشف ما هم عليه من الجهالـــة و الضلالة وتواعدهم بأنّ الهلكات نازلة بهم لامحالة.

الثاني: التنبيه علي أنّ تعداد هذه الحروف ممّن لم يمارس الخطّ و لم يعان النظر فيه، علي ما قال تعالي: "وَ مَا كُنْتَ تَتْلُواْ مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كتابٍ وَلاتَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ"[1]

---

(١) سورة العنكبوت: ٤٨.

متنزّل منزلة الأقاصيص عن الأُمم السالفة ممّن ليس له اطّلاع علي ذلك.

الثالث: انحصارها في نصف أسماء حروف المعجم، لأنّها أربعة عشر حرفا و هي: الألف واللام و الميم و الصاد و الراء و الكاف و الهاء و الياء و العين و الطاء و السين و الحاء و القاف و النون.

الرابع: مجيؤها في تسع و عشرين سورة بعدد الحروف.

الخامس: كما روعي تنصيفها باعتبار هجائها روعي تنصيفها باعتبار أجناسها، كالمجهورة، و هي ماعدا قولك: «ستشحثك خصفه» و هذه "المهموسة" و الرخوة، و هي ماعدا قولك: «أجدك قطبت» و هي "الشديدة" و ما بينهما، و هي قولك: «لم يرعونا» والمطبقة، و هي الضاد و الظاء و الصاد والطاء. والمنفتحة (و هي ماعداها). والمستعلية، و هي ما في قوله: "ضغط خص قظ" و المنخفضة (و هي ماعداها). و حروف القلقلة و هي قولك: "قدطبج".

فإن قلت: هذه لايمكن تنصيفها. قلت: إذا كان الجنس حروفه

مفردة فاسقط منه حرفا كما سبق في حروف الهجاء ثمّ نصّفه فتجد نصفه الأخفّ و الأكثر استعمالاً فيها . ثم يخلص إلى القول:-و من وقف علي ذلك علم أنّ هذا القرآن ليس من كلام البشر و جـــزم بأنّه كلام خالق القوي و القدر. فإنّ المتبحّر في معرفة الحـــروف و تصرّف مخارجها الخفيف و الثقيل و عدد أجناسها لا يهتدي إلي هذا النظر الدقيق .و ممّا يشدّ من عضد ما ذكرناه أنّ الألف و الـــلام و الميم يكثرن في الفواتح ما لم يكثر غيرها من الحـــروف لكثرتهـــا في الكلام. و لأنّ الهمزة من الرئة فهي من أعمق الحـــروف، و الـــلام مخرجها من طرف اللسان ملصقة بصدر الغار الأعلي مـــن الفـــم، فصوتها يملأ ما وراءها من فضاء الفم. والميم مطبقة لأنّ مخرجها من الشفتين إذا أُطبقتا فرمز بهنّ إلي باقي الحروف... و كذلك لســـائر الحروف الفواتح شأن ليس لغيرها .قال: و وراء ذلك مـــن الأســـرار الإلهيّة مالاتستقلّ بفهمه البشريّة... و من تدبّر بعض آيـــات الكتـــاب العزيز علم أنّ جوهره أصفي من الإبريز و أنه المعجز الجامع للمعـــاني الجمّة في اللفظ الوجيز ...قال: و إن أردت مثالاً في ذلك فعليك بسورة الفاتحة فإنّها عنوان مقاصد القرآن و به سمّيـــت أُم القـــرآن لجمعهـــا مقاصده و لذلك جعلت مفتتحه و به سمّيت الفاتحة و الكافية[1]

---

(١) البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن : ٥٣-٦١.

ثانيا: رأي الزملكاني في قضية النظم:-

عرض الزملكاني لقضية النظم وقد جعلها في خاتمة كتابه حيث أورد ذلك قائلا: "كل نثر أو نظم أضيف إلى قائله فليس من جهة كونه ذا وضع بل أنفس الكلم بمعزل عن الاختصاص، وإنما أضيف إليه من حيث التأليف، وتوخي معاني النحو في معاني الكلم.. وأن حال أنفس الكلم مع الناثر والناظم كحال الإبريسم مع ناسج الديباج والذهب مع الصائغ، وليس قائل الشعر قائلا له من حيث نطق بالكلم ، لكن من حيث ألف وصنع في المعاني ما صنع ولو كان قائلا له من حيث نطق بالكلم لقيل لحاكي الشعر أنه شاعر.

فإن قلت: إنا لم نقل له ذلك؛ لأنه ليس أول من ابتدأ فيه النسق والترتيب بخلاف الشاعر الأول. قلت: لم يكن امرؤ القيس قائلا: "قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل" ومرتبا هذا الترتيب إلا من جهة جعله "نبك" جوابا للأمر و "من" معدية إلى "ذكرى" و"ذكرى" مضافة إلى "حبيب" و "منزل" معطوف على "حبيب" وهذا معنى قولنا: أنه لم يكن قائلا للشعر إلا من جهة أنه توخي معاني النحو في معاني الكلم، وليس للترتيب جهة أخرى فيضاف إليها[1].

وهذا مثلما ارتآه وأسس بنيانه إمام البلاغيين الشيخ عبدالقاهر الجرجاني.

---

(١) البرهان : ٣٤٢.

اختيار المفردات:

اختيار المفردات الملائمة للمعاني التي يتطلبها السياق حول موضوع ما أمر في غاية الأهمية ، ولعل هذا أقرب إلى النظم ، من أجل ذلك أردفنا كلامه هنا عن اختيار المفردات بعد حديثه عن النظم ، ولكن ربما كانت الكلمة فصيحة، بيد أن هنالك ما يوائم المعنى أكثر منها، لذلك تقتضى البلاغة اختيار ما هو أكثر مواءمة، وذلك جاء من خلال فصل عنونه بقوله "في بيان ألفاظ يتوهم أنها في معنى غيرها، مع أنها متقاصرة عنها وذلك كقول البحتري: [١]

بخلت جفونك أن تكون مساعدي

إذ قد تقول: هو في معنى "شحت جفونك أن تكون موافقي" وتغفل عن أن الشح هو البخل الشديد، وأنه غير لائق بالبيت، بخلاف ما قصده أبونواس من قوله[٢]،:

فهو بالمال جواد وهو بالعرض شحيح

لأنه موضع المبالغة .. ولا يخفى على الناظر الفطن أن "موافقي" يخالف "مساعدي" من جهة أن المساعدة تستعمل فيما إذا حمل الإنسان نفسه على الفعل من أجل ذلك ، ومن ثم صح أن يقال:

---

(١) وتمامه: وعلمت ما كلفي فكنت عذولي. ينظر ديوانه: ٢٦٠

(٢) من مجزؤ الرمل في ديوانه ص١٦٩ (طبعة دار صادر).

الشافعي [رضي الله عنه] يوافق أبا حنيفة [رضي الله عنه] في هذه المسألة، ولا يصح أن يقال: يساعده ولا يعاونه ما لم تكن الموافقة لأجل أبي حنيفة[١].

ويوضح الزملكاني الفارق الدقيق بين مفردتين لهما نفس المعنى، بيد أن إحداهما أكثر اختصاصا من الثانية لذا يتطلب السياق استعمالهما، كما هو بين كلمتي "قيدت نفسي" و "كبلت نفسي" يقول: ومن هذا قول المتنبي.

وقيدت نفسي في هواك محبة[٢]

ولا يحسن بدله: "وكبلت نفسي" ؛ لأن الكبل القيد الثقيل، وموضع استعماله المكروه، مع أنه حسن ذلك في قوله: [٣]

فك السرى عن الندى أغلاله فجرى وكان مكبلا مغلولا

لأنه لما أراد جعله كان اللائق أن يجعل في قيد ثقيل.

ومن هذا الباب الخشية والخوف، قد يظن أنهما بمعنى واحد مع أن الخشية أعلى مرتبة من الخوف فإنها مأخوذه من قولهم: "شجرة

---

(١) البرهان: ٩٠.

(٢) البرهان: ٩١.

(٣) البيت لأبي الرميح حبيب بن شوذب الأسدي: انظر كتاب ربيع الأبرار للزمخشري: ١/٣٨٤(بدون)

خشية" إذا كانت يابسة، وذلك فوات بالكلية، والخوف من قولهم:"ناقة خوفاء" إذا كان بها داء، وذلك نقص وليس بفوات، ومن ثم خصت الخشية بالله -سبحانه-في قوله "وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ" الرعد:٢١ ؛ لأن خوف الله -تعالى-ينبغي أن يكون في أعلى المراتب، ومنه قوله:-صلى الله عليه وسلم. أنا أعرفكم بالله وأشدكم له خشية"[١].

ويسترسل الزملكاني في عرض هذه المثل فيقول: ومن هذا اللفظ الإكمال مع الإتمام نحو قوله تعالى: "الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي" المائدة:٣ وقولهم: "أخذ حقه على التمام والكمال". وهذا يؤذن باختلافهما معنى، ومجاري الاستعمال تؤذن بأن "الإتمام" لإزالة نقصان الأصل، و"الإكمال" لإزالة نقصان العوارض بعد تمام الأصل. ومن ثم كان قوله تعالى: "تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ" البقرة: ١٩٦ ، أحسن من "تلك عشرة تامة" إذ التمام في العدد قد علم، وإنما بقي احتمال نقص في صفاتها"[٢]، ومن الجلي أن الزملكاني آخذ هذه التفرقة من أبي هلال العسكري حيث فرق أبوهلال بينهما بقوله:"الإتمام: لإزالة نقصان الأصل، والإكمال:

---

(١) في فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني-٣١٣/١١-باب الخوف من الله عز وجل-دار المعرفة بيروت ١٣٧٩هـ.

(٢) البرهان: ٩٢.

لإزالة نقصان العوارض بعد تمام الأصل، قيل: ولذا كان قوله تعالى:"تلك عشرة كاملة ، أحسن من تامة ، فإن التام من العدد قد علم، وإنما نفي احتمال نقص في صفاتها"[١]

وبالتأمل بين ما أورده الزملكاني وما قاله العسكري يتضح أخذ اللاحق من السابق.

ومما يدخل في المضمار نفسه فإنك تجد الزملكاني يصوب بعض الأخطاء التي يقع فيها العامة مما لا يعرفون جهة إفادته، حيث يقول: ومما يقصد به العامة الدعاء، ولا يعرفون جهة إفادته.. قولهم:"أقعد الله رزَّه"[٢]، و"قمقم عصبه"[٣]، مع أنهم لا يعرفون أن "الرز" الصوت وإذا قعد عنه صوته ولم يطاوعه، فهو عين هلكته، وكذا "القمقمة" من "قمه" إذا جمعه، ومنه "قم البيت" إذا جمع قمامته وهي الكناسة، وذلك عين زمانته، وهكذا يفصح الزملكاني ويبين الفروق الدقيقة بين مفردتين لهما نفس المعنى تارة، وتارة يؤكد على دقة اختيار المفردة المناسبة المعروفة المعنى، وتارة أخرى يوصى بمراعاة مجاري الاستعمال حيث يقول في موضع آخر: ومن

---

(١) الفروق اللغوية لابن هلال العسكري تحقيق/حسام الدين المقدسي: ٥ ط دار الكتب العلمية . بيروت.

(٢) البرهان: ٨٨.

(٣) وفي لسان العرب: "قمقم الله عصبه: أي جمعه وقبضه. انظر: اللسان (قمم).

هذا القبيل قولهم: "جلس بعد اضطجاع" ، و"قعد بعد قيام" فعليك أن تراعي مجاري الاستعمال وتقطع الترادف ما أمكن[١].

(١) البرهان : ٩٢.

الخاتمـــة

الحمد لله رب العالمين، الذي تتم بنعمته الصالحات، والصـــلاة والسلام على خير الرسل والأنبياء سيدنا محمد عليـــه أفضـــل الصلاة والسلام.

وبعـــــد هذه الجولة في كتاب البرهان الكاشف عن إعجـــاز القرآن للزملكاني توصل البحث إلى بعض النتائج الـــتي مـــن أهمها:-

- التأثر الشديد الواضح بين الزملكـــاني والإمـــام عبـــدالقاهر الجرجاني في كثير من المسائل بل والشواهد وكذلك بعـــض التحليلات، لا سيما في وقوفه عند قضيتي الإعجاز والنظم ، فهناك مواطن في البرهان قد تشعرك أنك تقـــرأ في دلائـــل الإعجاز وليس البرهان.
- تأثر الإمام الزركشي صاحب البرهان في علـــوم القـــرآن بالزملكاني ونقله عنه خاصة في التقديم.
- كان للزملكاني حاسة نقدية واضحة بدا ذلك مـــن خـــلال موازناته ومقارناته بين صورة تشبيهية وأخرى، وبين لفظـــة وأخرى لها نفس المعنى، وتارة تجده يؤكد على دقة اختيـــار لفظة على أخرى.

- رأيه في الإعجاز القرآني بأنه معجز من جهة التأليف الخاص به لا مطلق التأليف، كما رد على النظام في مسألة إعجاز القرآن بالصرفة، كما رد على القائلين بأن الإعجاز كان بالأمور الغيبية.
- تميزه بالشخصية العلمية القوية المستقلة تجلى ذلك في ردوده على كثير من العلماء، من ذلك رده على أبي هلال العسكري في أن البلاغة تكون بمعنى الفصاحة، فقال الزملكاني "وفيه نظر" ثم بين وجهة نظره في ذلك.
- كما رد على الإمام فخر الرازي في مفهوم المجاز.
- أشار إلى أهمية دور السياق، وأوصى بمراعاة مجاري الاستعمال.
- ما أطلق عليه الزملكاني ركاكة في الكلام هو ما سماه الإمام عبدالقادر تعقيدا وذلك عند حديثه عن "أن الفصاحة في اللفظ لا المعنى".
- أن اللفظ المخالف للقياس عند الزملكاني فصيح شريطة كثرة الاستعمال ، واستشهد لذلك بكلمة (استحوذ).
- لقد رأي أن الفصاحة من عوارض اللفظ بشرط قوة الدلالة والربط، وإذا ما اعتبر مرجع الربط وقوة الدلالة إلى

السياق، والسياق يقوم عليه المعنى، كان الزملكـــاني في ذلك مخالفا للإمام عبدالقاهر حيث يرى الأخير أن الفصاحة مـــن عوارض المعاني.

وبعد ذلك لا أدعي الكمال، فهو لله وحده.

والله ولي التوفيق.

المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم

ثانيا: المصادر والمراجع:-

١- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم (تفسير أبي السعود) - دار إحياء التراث العربي- بيروت ط ثانية ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

٢- إصلاح المنطق لابن السكيت - تحقيق/أحمد محمود شاكر، وعبدالسلام هارون -دار المعارف- القاهرة- ط رابعة ١٩٣٩م.

٣- الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع للخطيب القزويني -دار الجيل-بيروت.

٤- البرهان في علوم القرآن للإمام الزركشي-تحقيق/محمد أبوالفضل إبراهيم. المكتبة العصرية-صيدا-بيروت (من دون).

٥- البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن للزملكاني تحقيق د/خديجة الحديثي، د/أحمد مطلوب : ٢٦ . مطبعة العاني بغداد ط أولى ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م.

٦- البيان والتبين الجاحظ دار الفكر للجميع القاهرة. ط ١٩٦٨.

٧- التحرير والتنوير للعلامة الطاهر بن عاشور-الدار التونسية-تونس.
٨- تفسير القرطبي المسمى بجامع أحكام القرآن-الهيئة المصرية للكتاب ١٩٨٧م.
٩- التفسير الكبير (تفسير الفخر الرازي المسمى بمفاتح الغيب) تقديم/محيي الدين الميس- دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
١٠- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع للسيد أحمد الهاشمي، تدقيق/حسن نجار محمد -طبعة ١٤٢٠هـ-١٩٩٠م. الناشر-مكتبة الآداب.
١١- الجواهر الحسان في تفسير القرآن للشيخ/عبدالرحمن مخلوف الثعالبي الجزائري طبعة الجزائر ١٣٢٣هـ.
١٢- دراسات في علم المعاني د/إبراهيم التلب وآخران.
١٣- ديوان أبي نواس-طبعة دار صادر (د.ت)
١٤- ديوان طرفة بن العبد- تحقيق د/على الجندي - القاهرة- ط دار صاد-بيروت ١٣٨٠هـ-١٩٦١م.
١٥- ديوان المتنبي -تحقيق/مصطفى السقا وآخرون.القاهرة (د.ت).
١٦- ربيع الأبرار للزمخشري. د.ت

١٧- روح المعاني للألوسي-تصحيح/محمد حسين العرب-دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع-بيروت-لبنان-١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

١٨- ذار المسير في علم التفسير لابن الجوزي-المكتب الإسلامي- بيروت-ط ثالثة ١٤٠٤هـ.

١٩- سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي -تصحيح الشيخ/عبدالمتعال الصعيدي مطبعة -محمد على صبيح ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

٢٠- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري -تحقيق د/إحسان عباس الكويت -١٩٦٢م.

٢١- شرح السعد (ضمن شروح التلخيص) مطبعة دار السرور- لبنان.

٢٢- شرح المفصل لابن يعيش -عالم الكتب-بيروت.

٢٣- صبح الأعشى في صناعة الإنشا / أحمد بن على القلقشندي-تحقيق د/يوسف على طويل -دار الفكر - دمشق - ط أولى ١٩٨٧م.

٢٤- طبقات اللغويين والنحاة -جلال الدين السيوطي- ط أولى -القاهرة.

٢٥- فتح الباري بشرح صحيح البخاري -لابن حجر العسقلاني -دار المعرفة بيروت ١٣٧٩هـ.

٢٦- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير للشوكاني- تحقيق/أبوحفص سيد بن إبراهيم بن صادق بن عمران -دار الحديث القاهرة-ط أولى ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

٢٧- الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري -تحقيق/حسام الدين المقدسي - ط دار الكتب العلمية بيروت.

٢٨- فيض القدير شرح الجامع الصغير -عبدالرؤوف المناوي- المكتبة التجارية الكبرى -مصر- ط أولى ١٣٥٦هـ.

٢٩- الفصول المفيدة في الواو المزيدة -صلاح الدين الدمشقي- تحقيق د/حسن موسى الشاعر -دار البشير-عمان ط أولى ١٩٩٠م.

٣٠- القاموس المحيط للفيروز أبادي - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م.

٣١- كتاب أسرار البلاغة للإمام عبدالقاهر الجرجاني ت/محمود محمد شاكر - مطبعة دار المدني - جدة ط أولى ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

٣٢- كتاب دلائل الإعجاز للإمام عبدالقاهر الجرجاني ت/محمود محمد شاكر -مطبعة المدني د.ت.

٣٣- كتاب الصناعتين في الشعر والنثر لأبي هلال العسكري تحقيق /مفيد قميحة: ٣/١ طبعة دار الكتب العلمية بيروت.

٣٤- كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز / يحيي بن حمزة العلوي - القاهرة ١٩٩١م.

٣٥- الكشاف للزمخشري - ط دار المعرفة .

٣٦- لسان العرب لابن منظور - دار صادر بيروت ط ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٣٧- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لابن الأثير تحقيق /محمد محيي الدين عبدالحميد - المكتبة العصرية-بيروت ١٩٩٥م.

٣٨- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي-تحقيق/فؤاد على منصور- دار الكتب العلمية -بيروت- ط أولى ١٩٩٨م.

٣٩- مشكاة المصابيح / محمد عبدالله الخطيب التبريزي - تحقيق /محمد ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي بيروت ط ثالثة ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٤٠- المطول للعلامة سعد الدين التفتازاني بحاشية السيد الشريف طبعة ١٣٣٠هـ -المكتبة الأزهرية للتراث مطبعة أحمد كامل.
٤١- معجم المؤلفين / عمر رضا كحالة - دمشق ١٣٨٠هـ ١٩٦٠م.
٤٢- مفتاح العلوم للسكاكي - ضبط وتعليق /نعيم زرزور -دار الكتب العلمية -بيروت- ط ثانية ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
٤٣- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز للرازي - ط القاهرة - ١٣١٧هـ.

ثالثا: الحوليات :

- حول إعجاز القرآن الكريم د/على العماري هدية مجلة الأزهر- عدد شوال ١٤١٩هـ.